Distr.
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/3
1 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٤

04-0287

لقد أعدت هذا التقرير الدكتورة فريدة بناني، أستاذة الحقوق في جامعة الملك محمد الخامس والمستشارة الإقليمية لدى الإسكوا، استناداً إلى ردود الدول العربية على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠).

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-١٠	١
الجزء الأول- استعراض وتقييم جهود الدول العربية بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠)	١١-١٢٥	٣
الفصل		
أولاً- لمحة عامة موجزة عن الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	١٢-٣٤	٣
ألف- الإنجازات الرئيسية	١٣-٣٢	٣
باء- الفجوات والتحديات	٣٣-٣٤	٧
ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	٣٥-١١٢	٧
ألف- عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة	٣٧-٤٦	٨
باء- تعليم المرأة وتدريبها	٤٧-٥٤	١٠
جيم- المرأة والصحة	٥٥-٦٣	١٣
دال- العنف ضد المرأة	٦٤-٦٩	١٦
هاء- المرأة والنزاع المسلح	٧٠-٧٤	١٧
واو- المرأة والاقتصاد	٧٥-٨٠	١٨
زاي- المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار	٨١-٨٦	٢٠
حاء- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة	٨٧-٩٢	٢٢
طاء- حقوق الإنسان للمرأة	٩٣-٩٨	٢٤
ياء- المرأة ووسائط الإعلام	٩٩-١٠٣	٢٥
كاف- المرأة والبيئة	١٠٤-١٠٨	٢٦
لام- الطفلة	١٠٩-١١٢	٢٧
ثالثاً- الترتيبات المؤسسية	١١٣-١١٩	٢٩
ألف- الآليات المؤسسية الوطنية	١١٤-١١٨	٢٩
باء- التدابير المستقبلية في مجال الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة ...	١١٩	٣٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعاً- التحديات الرئيسية والتدابير المستقبلية لمواجهتها	١٢٠-١٢٥	٣١
ألف- التحديات الرئيسية	١٢٠-١٢٢	٣١
باء- التدابير المتخذة لمواجهة التحديات	١٢٣-١٢٥	٣١
الجزء الثاني- تقييم جهود الدول العربية والتحديات الراهنة والتدابير التطلعية للنهوض بالمرأة والفتاة وتمكينهما	١٢٦-١٦٦	٣٣
أولاً- تلخيص جهود الدول العربية	١٢٧-١٤٦	٣٣
ألف- الإنجازات	١٢٧-١٤٥	٣٣
باء- العقبات والفجوات	١٤٦	٣٦
ثانياً- تقييم جهود الدول العربية	١٤٧-١٥٤	٣٧
ألف- إنجازات أساسية ملموسة	١٤٨	٣٧
باء- التقدم المحرز	١٤٩	٣٨
جيم- مبادرات ومؤشرات ذات دلالة	١٥٠	٣٩
دال- النقائص والثغرات	١٥١	٤٠
هاء- خلاصة التقييم	١٥٢-١٥٤	٤١
ثالثاً- التحديات الراهنة والتدابير التطلعية لمواجهتها	١٥٥-١٦٦	٤٢
ألف- التحديات الرئيسية الراهنة	١٥٧-١٥٩	٤٢
باء- التدابير المستقبلية	١٦٠-١٦٦	٤٣

مقدمة

١- منذ أن وافقت الدول العربية على توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين في عام ١٩٩٥، عملت على وضع الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وقدمت تقارير وطنية في إطار الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) عن الانجازات التي حققتها والعقبات الرئيسية التي واجهتها في عملية التنفيذ منذ عام ١٩٩٥. وخلال تلك الفترة أيضاً، قامت الدول العربية، التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بتقديم تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٢- وبعد مرور تسع سنوات على مؤتمر بيجين، تجري الآن عملية رصد وتقييم لما تم تنفيذه من منهاج عمل بيجين بهدف تحديد العقبات ودراسة التحديات الراهنة والإستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة والفتاة وتمكينهما على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وسيجري استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة المقرر عقدها خلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣- ومن خلال هذا الاستعراض والتقييم، ستتمكن اللجنة من تحديد الإنجازات والفجوات والتحديات، فضلاً عن المجالات التي تستلزم اتخاذ إجراءات ومبادرات جديدة لتيسير تنفيذ منهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٤- وتحضيراً لعملية الاستعراض والتقييم، ستعتمد الأمانة العامة واللجان الإقليمية على مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات والإحصاءات. وبهدف استكمال مصادر المعلومات وتسهيل عملية الاستعراض والتقييم على المستويين الإقليمي والدولي، أعدت الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية الخمس استبياناً وجهته إلى الحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وترجمته الإسكوا إلى اللغة العربية ووجهته إلى الدول العربية لتعد تقاريرها على أساسه.

٥- وحثت الأمانة العامة للأمم المتحدة الدول على موافاة اللجان الإقليمية، بما فيها الإسكوا، بتلك الردود في موعد أقصاه آخر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بحيث يتسنى لتلك اللجان إعداد التقارير الإقليمية وإرسالها في موعد أقصاه آخر آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة لكي تأخذها في الاعتبار لدى إعداد الوثيقة الشاملة.

٦- وقد حددت الأمم المتحدة مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في منهاج عمل بيجين، كما حددت الدورة الاستثنائية قضايا رئيسية ومبادرات وإجراءات، وأضافت الإسكوا إلى ذلك أولويات خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة التي ينبغي التركيز عليها، وطلبت من الدول تضمين ردودها معلومات دقيقة وتحليلية بشأن هذه الخطة. وبما أن العديد من هذه الدول قدمت تقاريرها في سياق الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، جرى التركيز فقط على المعلومات المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة.

٧- وأعدّت الإسكوا التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لمنهاج عمل بيجين استناداً إلى ردود ثماني عشرة دولة من أصل اثنتين وعشرين على الاستبيان المذكور آنفاً، وترفق بالتقرير قائمة الدول العربية التي وافت الإسكوا بردودها.

٨- ويهدف هذا التقرير في المقام الأول إلى استعراض الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية والإنجازات التي حققتها في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وتحديد العقبات والتحديات التي واجهتها، ويتضمن محاولة لتقييم النتائج التي توصّلت إليها الدول في تحسين أوضاع المرأة وتمكينها والقضاء على التمييز وسد الفجوات بين الجنسين. ويبين هذا التقرير خصوصية المرأة العربية لإبراز تلك الخصوصية في الوثيقة الشاملة الذي ستعدّه شعبة النهوض بالمرأة.

٩- ومن المؤكد أن جهودا تبذل على صعيد كل دولة عربية والتزامات توضع لتحسين أوضاع المرأة وتمكينها، ولا شك في أن هذه الجهود على قدر كبير من التنوع، من حيث المبادرات والإجراءات والأهداف، ولكن هذا التقرير يعنى أساساً برصد الإنجازات على الصعيد الوطني، وضمنها، قدر الإمكان، الإنجازات التي حققتها مؤسسات المجتمع المدني.

١٠- ويقع التقرير في جزءين، فالجزء الأول يتضمن استعراضاً لإنجازات الدول العربية في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠)، والجزء الثاني يحتوي على تقييم لهذه الإنجازات وعرض للتحديات الراهنة والتدابير التطلعية للنهوض بالمرأة والفتاة وتمكينهما، ويرفق به هيكل الاستبيان الذي وُجّه إلى الدول بأجزائه الأربعة.

الجزء الأول- استعراض وتقييم جهود الدول العربية بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠)

١١- عملاً بمنهجية الاستبيان الذي وجه للحكومات، يتضمن هذا الجزء أربعة فصول. ففي الفصل الأول يتم تقديم لمحة عامة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي الفصل الثاني يتم التعرض للتقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وفي الفصل الثالث يتم التعرض للترتيبات المؤسسية، وفي الفصل الرابع والأخير للتحديات الرئيسية والتدابير المستقبلية لمواجهتها.

أولاً- لمحة عامة موجزة عن الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٢- في هذا الفصل سيتم تقديم لمحة عامة عن الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ثم لمحة عامة عن الفجوات والتحديات المتبقية لبلوغ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

ألف- الإنجازات الرئيسية

١٣- شهدت السنوات الأخيرة في معظم الدول العربية اهتماما متزايدا بمختلف قضايا المرأة وفي كل المجالات والقطاعات، حيث أصبحت هذه القضايا أساسية ومن ضمن أولويات السياسات التنموية، وقد انعكس هذا الاهتمام جلياً على المستويين الحكومي والأهلي.

١٤- ومن خلال ذلك، وعملاً بمنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (بيجين + ٥)، تم تحقيق إنجازات رئيسية من أهمها، اعتماد سياسة تفعيل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما ينسجم وما شهده وضعها من تطور وانخراط متزايد في مختلف القطاعات.

١٥- وتجسيدا لذلك، تم تشريع دساتير جديدة أو تعديل بعض الدساتير القائمة للنص على قاعدة المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات وعلى عدم التمييز بينهم على أساس الجنس، في كل ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مع تأكيد بعض هذه الدساتير على واجب الدولة في دعم حقوق المرأة، وعلى سن التشريعات الخاصة لحماية الأسرة وأفرادها، وعلى احترام حقوق الإنسان، وللنص من ناحية ثانية على آليات التطوير والرصد والمتابعة التي ستعمل على تطبيق السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة بالإضافة إلى النص الدستوري. وحرصت بعض هذه الدول على تضمين ميثاقها الوطني نصا واضحا يرفض التمييز القائم على الجنس، وفقاً لما ورد في خطاب التكليف لأعلى سلطة في البلاد إلى الحكومة، والذي أكد من جديد على ضرورة العمل على إشراك المرأة في التنمية الوطنية الشاملة والنهوض بها.

١٦- ولدعم سياسة تفعيل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عملت معظم الدول العربية، بمشاركة القطاع غير الحكومي على وضع خطة عمل واستراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة وتمكينها. ومن

أجل ضمان تنفيذ هذه السياسة في جميع المجالات القطاعية. وترجمة لما جاء به مؤتمر بيجين وإعلانه ومنهاج العمل الذي انبثق عنه، عملت الدول العربية إما على إنشاء آلية وطنية خاصة على أعلى مستوى أو تعديل مهام الآليات القائمة بما يتواءم مع ما هو منصوص عليه في منهاج عمل بيجين للآليات الوطنية. وقد أنيطت بهذه الآلية كمرجعية حكومية مهمتان: مهمة التنسيق بين مختلف المؤسسات العامة، وبين هذه ومؤسسات المجتمع المدني، ومهمة الرصد والمتابعة التي تقوم بها جميع الجهات الحكومية في كل ما يتعلق بشؤون المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي إما ذات طبيعة تقريرية أو ذات طبيعة استشارية.

١٧- وفيما يتعلق بآليات مساءلة مختلف الأطراف الفاعلة عن تنفيذ هذه السياسة فقد أنشئت، في أغلب هذه الدول كذلك، مؤسسات ومراكز وجمعيات حقوقية مستقلة تتولى مهام مساءلة الحكومات في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان. وتشكل بالتالي آلية المساءلة الوطنية في قضايا التمييز بين الجنسين بكافة أشكاله وأنواعه، من خلال أهم الآليات المستخدمة من قبلها وهي آلية الشكاوي.

١٨- وفي ضوء هذا، يتضح أن لكل دولة آلية خاصة على أعلى مستوى، وإن اختلفت سواء تسميتها أو موقعها في النظام الإداري للدولة، لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وبالإضافة إلى ذلك أنشأت بعض الدول آلية موازية مشابهة مهمتها متابعة المؤتمرات العالمية الأخرى. وقد ساهم هذا في رسم السياسات، والتخطيط، والتنسيق، والمتابعة، واقتراح التشريعات وما إلى ذلك مما سيأتي ذكره.

١٩- وبخصوص خطة العمل الوطنية التي وضعت بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فقد انتهى العمل بمقتضياتها في بعض الدول العربية، التي وضعت خطة ثانية للسنوات الخمس ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بل وبدأ العمل في البعض منها من أجل وضع خطة ثالثة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

٢٠- أما فيما يتعلق بخطة العمل الأولى في باقي الدول، فهناك من عملت آلياتها الحكومية وبالتعاون مع شركائها من القطاعين الحكومي وغير الحكومي، في إطار متابعة تنفيذ خطة العمل وتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على إعداد برنامج للعمل الوطني للنهوض بالمرأة لفترة خمس سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٣. وهناك من وضعت عدة مشاريع ليتم العمل عليها لمدة خمس سنوات. وقد بلورت بعض هذه الدول، بالإضافة إلى المشاريع، خططاً قطاعية متنوعة، وقد توصل بعضها إلى توفير الميزانية الضرورية لتنفيذ جزء منها. ولم ينجح إلا عدد محدود منها لأسباب وعقبات وقيود معينة سيتناولها التقرير فيما بعد. وبالرغم من ذلك، فقد كان للخطة الوطنية وما انبثق عنها من خطط قطاعية واستراتيجيات متنوعة دور أساسي في تحقيق نجاح هام في مجال السياسة العامة، وفي نجاح عدد من المنجزات في كثير من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، وفي تحقيق تقدم ملموس نحو بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية على نحو ما سيأتي ذكره.

٢١- وانطلاقا من تعهدات الدول العربية الواردة في التقارير الوطنية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (بيجين + ٥)، واستنادا إلى خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة، والأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذا للمجالات الـ ١٢ الواردة في منهاج عمل بيجين، فقد اتفقت غالبية هذه الدول على إعطاء الأولوية بالدرجة الأولى في خطتها الوطنية للمجالات التالية والتركيز عليها وهي: المرأة والتعليم، والمرأة في مواقع السلطة وصنع القرار، والمرأة والفقر، والعنف ضد المرأة. كما اتفقت على إعطاء الأولوية الثانية للمرأة والصحة، والمرأة والاقتصاد، وحقوق الطفلة، والمرأة والإعلام. ويلي ذلك في الأهمية

باقي مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين. أضيف إلى الخطة الوطنية مجال خاص عن دور المرأة في التنسيق والمتابعة والتقييم.

٢٢- وعملت بعض الدول العربية في بعض هذه المجالات على تطبيق منهاج عدم التمييز على أساس الجنس، بينما منعتها عقبات مازالت قائمة من تطبيقه في الباقي منها. وبالرغم من ذلك، هناك اهتمام متزايد بمفهوم الفوارق بين الجنسين وإدماجه في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، بل هناك من قام بإعداد استراتيجية تراعي الفوارق بين الجنسين.

٢٣- وساهمت مصادقة معظم الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم تقاريرها، وكذلك التعليقات الختامية للجنة هذه الاتفاقية على هذه التقارير، إما في إصدار قوانين جديدة، أو في تعديل وإصلاح مجموعة من القوانين النافذة بما يتلاءم مع مضمون المواد غير المتحفظ عليها من هذه الاتفاقية، أو في صياغة مشاريع قوانين متنوعة معروضة حاليا على المجالس النيابية. وإضافة إلى هذا قامت أغلبية هذه الدول بنشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية وإعطائها صفة الإلزامية (ومن المتوقع القيام بذلك مع نهاية هذا العام في دول أخرى من المجموعة). كما قامت بإعادة النظر في نظامها القضائي بما يضمن للمرأة حقوقها، وبذلت جهدا ملموسا في تطبيق منهاج عدم التمييز على أساس الجنس في المؤسسة القضائية.

٢٤- وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن هناك من هذه الدول من تقوم حاليا بدراسة مبررات تحفظاتها على هذه الاتفاقية، من أجل سحبها، إما لأن واقع المرأة الفعلي فيها تجاوز تلك التحفظات، أو لأن هناك توجهات سياسية عليا من أجل المساواة بين الجنسين وتخويل المرأة حقوقها الإنسانية.

٢٥- وبناء على هذا التشريع أو التعديل والإصلاح، وهذه الملاءمة للقوانين مع هذه الاتفاقية فإن أهم الإنجازات المحققة في مجال التشريع، هي مراجعة بعض الدول لقانون الأسرة بما يكفل المساواة بين الجنسين في المجال الخاص أي الأسرة، ومراجعة أغلبية الدول لمجموعة من قوانينها بما يلغي التمييز ضد المرأة ويحقق المساواة بين الجنسين في المجال العام، أي قوانين العمل، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والانتخابات، والخدمة والأحوال المدنية، وتناولت مراجعة القوانين في بعض الدول شؤوناً أخرى منها ما يتعلق بجواز السفر والضريبة على الدخل وبعض الإجراءات أمام المحاكم التي كان بها تمييز بين الجنسين. ولأول مرة تم في بعض هذه الدول تجريم بعض أنواع العنف ضد المرأة في القوانين الجزائية، وبالتالي تحققت للمرأة من خلال هذه المراجعة مكتسبات تشريعية هامة.

٢٦- أما بالنسبة للإجراءات المالية والمؤسسية، فيصعب على معظم الدول العربية تحديد مقدار ما أنفقته من أموال من أجل تنمية المرأة، ونسبته إلى إجمالي مصروفات الدولة بشكل دقيق، ومن ثم تحديد التغيّر بالنقص أو الزيادة في الميزانية أو المصروفات. ولكن هذا لا يستبعد كون دول قليلة منها استطاعت تقدير تكاليف برامجها لتنمية المرأة بأشكالها المختلفة، والذي سمح لها بذلك هو عملها مسبقا على إنشاء آلية للمتابعة المالية للبرامج.

٢٧- وقد حظيت قضايا المرأة بحصة مهمة من مناقشات الحكومات ومجالس البرلمان في أغلب الدول العربية، تمخضت عنها الإنجازات المهمة السابقة التي تم تحقيقها في مجال التشريع، انطلاقا من قاعدة المساواة بين الجنسين. وبإيعاز من الآليات الوطنية، حظيت قضايا الجنسين بالنقاش لدى بعض هذه الدول

على المستوى الحكومي، وقد تم على إثر ذلك، كما سبق الذكر، الأخذ بهذه القضايا وإدماجها في مختلف الخطط والاستراتيجيات القطاعية التي تم وضعها بعد ذلك، وضمن مختلف وزارات ومؤسسات وقطاعات الدولة. وعملت بعض الدول على تطبيق منهاج عدم التمييز على أساس الجنس في بعض المجالات الحاسمة في منهاج عمل بيجين، كما تمكن البعض منها بالإضافة إلى ذلك من وضع قاعدة معلومات مصنفة حسب النوع لتكون أساسا للتخطيط والمتابعة. وتمثل فرق متابعة قضايا الجنسين التي أنشأتها المؤسسات الحكومية في بعض الدول العربية تجربة هامة في مجال دمج قضايا الجنسين في السياسات والاستراتيجيات القطاعية وتحليلها والقيام بمناصرتها لدى أصحاب القرار في هذا الشأن، ولدى الشركاء في مجال التنمية والمجتمع المدني. والهدف من ذلك هو تبني قضايا الجنسين، ومراعاتها في البرامج الإنمائية، وتكوين قاعدة بيانات حولها والعمل على تجنيد الموارد اللازمة.

٢٨- وقد انخرطت المرأة العربية وبشكل متزايد في قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يُدرّس في بعض الدول على مستوى الجامعات للراغبين في التخصص كمبرمجين ومهندسي كمبيوتر، وتعمل الخريجات بشكل فاعل في القطاعين العام والخاص. كما أن نسبة لا بأس بها من الأسر العربية تمتلك جهاز كمبيوتر في البيت، بالإضافة إلى الانتشار الواسع لمقاهي الإنترنت والتي ترتادها النساء كما يرتادها الرجال على حد سواء.

٢٩- وفيما يتعلق بالعولمة، فقد تكيفت بعض هذه الدول مع آثارها لا سيما في جانبها الاقتصادي حيث أقدمت على عملية الخصخصة، وتبني نظام السوق المفتوح، وتشجيع الاستثمار الذي أسهم في ظهور المناطق الصناعية المؤهلة والتي أوجدت فرص عمل كبيرة لقطاعات واسعة من النساء. ولكن التخوف يكمن في أن تحرير السوق والخصخصة سيؤثران سلبا على عمالة النساء (وهذا ما أكده التقرير الذي أصدرته منظمة عربية عن أثر العولمة على الأوضاع الاقتصادية للمرأة العربية) خاصة وأن نسبة البطالة مرتفعة بين النساء في معظم الدول العربية. ويضاف هذا إلى الأبعاد التي من الممكن أن تخلفها خدمة الدين الخارجي من جهة والأوضاع الاقتصادية الداخلية الصعبة ومحدودية الموارد في معظم هذه الدول من جهة ثانية.

٣٠- ودعما للمساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة، ناضلت المنظمات النسائية غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان في أغلب الدول العربية من أجل تغيير القوانين، وتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والتوصيات والإجراءات التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، كما اهتمت بقضايا الجنسين وناضلت من أجل دمجها في مختلف الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

٣١- وعملت مجموعة من الدول العربية على إشراك هذه المنظمات والمؤسسات في عمليات التحضير وصياغة الخطة الوطنية ومختلف الخطط والاستراتيجيات القطاعية، وكذلك في صياغة مختلف تقاريرها الوطنية بما فيها التي بعثت بها للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. كما عملت على إشراكها في عضوية الآليات الوطنية التي أنشأتها لمتابعة تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين. وتقوم الآليات الوطنية في هذه الدول كذلك بعملية التنسيق مع كل الفاعلين الأساسيين في مجال العمل على قضايا المرأة والنهوض بها، من منظمات ومؤسسات غير حكومية، ومن منظمات الأمم المتحدة المعنية من خلال مكاتبها المحلية أو الإقليمية. وتعمل على استهداف ودمج الرجال والنساء، الفتيان والشباب ضمن برامجها التي تعالج قضايا المرأة.

٣٢- وفي ضوء هذا، يتضح أنه بالرغم من أن قضية المرأة لم توضع على قائمة الأولويات في كثير من الدول العربية، هناك تقدم ملموس في مركز المرأة في غالبيتها، ومرد ذلك أن بعض المشكلات السياسية والاقتصادية فيها تتقدم في أهميتها قضية المرأة.

باء- الفجوات والتحديات

٣٣- بالرغم من حرص الدول العربية على تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وعلى التقدم نحو بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنها مازالت تواجه صعوبات وعقبات وتحديات تحول، في البعض منها، دون إحداث تغييرات جذرية وفعالة في العديد من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، أو تعطل العمل على تسريع إجراءات بلوغ تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، من أهمها:

(أ) ضعف التزام الهيئات العليا في بعض هذه الدول بالمتابعة الجدية والمنتظمة لتطبيق السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تمت الموافقة رسمياً على مقتضياتها؛

(ب) محدودية ترجمة الالتزام النسبي في السياسات العامة بمنظور نوع الجنس في الخطط والبرامج والمشاريع، وأثناء رصد الميزانيات، وكذلك دمجه في الهياكل التنظيمية لمختلف مؤسسات الدولة؛

(ج) ضعف إن لم يكن غياب آليات التنسيق والرصد والمتابعة والمساءلة؛

(د) الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي السائد؛

(هـ) قلة الموارد المالية المتاحة؛

(و) قلة البيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس في الوثائق والتقارير الرسمية عن عكس الصورة الحقيقية للفجوة بين الجنسين والمستوى الحقيقي لإسهامات وأدوار المرأة في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

٣٤- بالرغم من هذه الصعوبات وغيرها كثير، فما تم تحقيقه من إنجازات أو ما تم اتخاذه من خطوات لتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، يعبر عن تطور داخل الدول العربية، ويشكل مؤشراً عن مدى اهتمام كل الفاعلين داخل المجتمع، من هيئات حكومية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، بقضايا المرأة وتمكينها ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في مختلف المجالات.

ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

٣٥- يدعو منهاج عمل بيجين إلى تعزيز مكانة المرأة وإزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركتها الفعالة في جميع مناحي الحياة العامة والخاصة، وتبني مفاهيم العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد عملت الدول العربية من خلال التزامها بهذا المنهاج على اتخاذ وتحقيق العديد من

الإجراءات والإنجازات في مجال تنفيذ منهاج العمل إلا أنها مازالت تواجه صعوبات وعقبات وتحديات في العديد من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين.

٣٦- وسيتناول هذا الفصل الإجراءات والإنجازات الناجحة التي اتخذتها الدول العربية والآثار التي حققتها، وكذلك العقبات والفجوات والتحديات الأساسية والمركزية المتبقية بالنسبة لكل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، وأخيرا الدروس المستفادة. وحتى تكون الصورة واضحة، والموضوع متكاملا بالنسبة لكل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة، سيتم الجمع بين الإنجازات والإجراءات وبين الصعوبات والعقبات في كل مجال أي سترد الصعوبات والعقبات مباشرة بعد الإنجازات في كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة.

ألف- عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة

١- الإجراءات والإنجازات

٣٧- يعتبر الفقر في عدد من الدول العربية فقراً نسبياً، لأن مجتمعاتها تتميز بارتفاع مستويات المعيشة، بينما في غالبية الدول العربية تشكل ظاهرة الفقر إحدى أخطر التحديات التي تواجهها بل يشهد عدد منها ارتفاعاً في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطي الفقر الأعلى والأدنى ومن انتشار ظاهرة تأنيث الفقر.

٣٨- وللقضاء على الفقر، أو الحد من أسبابه أو التخفيف من آثاره اتخذت معظم الدول العربية بما فيها تلك التي يعتبر الفقر فيها نسبياً عدة إجراءات، وقامت بتنفيذ الكثير من البرامج بحيث تعددت وتنوعت المشاريع والبرامج التي اعتبرتها من أحسن ما قدمت في مجال حماية مواطنيها من الجنسين بالتساوي. وللحد من الفقر الذي ازداد خلال السنوات الأخيرة في صفوف النساء، وفي صفوف الأسر التي تعيلها نساء، أعطت الدول العربية أهمية مركزية للبرامج والمشاريع الموجهة للمرأة وذلك وفاء بالالتزامات المحددة التي قطعتها على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وتنفيذاً لما جاء في خطة العمل الوطنية وفي خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥، وانسجاما كذلك مع الغايات والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩- فعلى صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية الناجحة، اتخذت الدول العربية بصفة عامة الإجراءات التالية:

(أ) تشريع قوانين جديدة، أو تفعيل بعض التشريعات والقرارات الحكومية السابقة؛

(ب) تشريع قانون خاص بالضمان الاجتماعي وكفالته بنص دستوري؛

(ج) إنشاء مفوضية مكلفة بحقوق الإنسان وبمحاربة الفقر وبالدمج، بغرض إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج الحد من الفقر؛

(د) تحسين البنى المؤسسية في الأجهزة المعنية بالفقر؛

(هـ) وضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر في مطلع هذه الألفية؛

(و) تضمين الاستراتيجية الوطنية في بعض هذه الدول قسماً خاصاً بالنساء الفقيرات؛

(ز) وضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية؛

(ح) تخصيص بند في الميزانية العامة لتوفير التدريب والتأهيل اللازمين للحد من الفقر؛

(ط) إنشاء آليات لمراقبة ومتابعة تنفيذ مقتضيات الاستراتيجية الوطنية. وقد أنجزت أغلبية الدول كل هذا بإشراك جميع القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

٤٠- وتهدف الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء بشكل عام انسجاما مع الغايات والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الغاية ١ التي ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع. وبالرغم من أن هذه الاستراتيجيات تتخذ من الأسرة وحدة أساسية، فتعتبر المرأة هدفاً رئيسياً للبرامج التي انبثقت أو من الممكن أن تنبثق عنها مستقبلا. كما أولت هذه الاستراتيجيات اهتماماً خاصا لتعليم الإناث من خلال توضيح آثاره على خفض معدل الفقر.

٤١- أما الجزء الخاص بالنساء الفقيرات الذي تمت إضافته إلى الاستراتيجيات الوطنية، فقد تنوعت كذلك مواضيعه ومحاوره وإجراءاته. ولكن بالرغم من ذلك فجميعها تهدف إلى معرفة احتياجات النساء الفقيرات، من أجل وضع برامج ومشاريع لحمايتهن وتحسين وضعهن الاقتصادي والصحي والتعليمي.

٤٢- أما استراتيجية التنمية الاجتماعية فتُعنى بتقديم الخدمات وتطويرها وتحديثها لمواكبة متطلبات النهوض بأوضاع المرأة.

٤٣- وتشمل البرامج والمشاريع الناجحة التي هدفت إما إلى القضاء على الفقر، أو الحد من أسبابه، أو التخفيف من آثاره ما يلي:

(أ) توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي أي التأمين، والمساعدات والمعونات النقدية بواسطة صناديق وطنية تم إنشاؤها لتحقيق هذه الأهداف مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق الرعاية الاجتماعية، وصندوق المعونة الوطنية؛

(ب) تحسين أوضاع الأسرة ورفع مستوى المعيشة بالزيادة في الحد الأدنى للأجور؛

(ج) دعم بعض المواد الأساسية الغذائية؛

(د) زيادة فرص العمل عن طريق التدريب والتأهيل وتوظيف المواطنين العاطلين من الجنسين؛

(هـ) تشجيع مساهمة الجنسين في العملية التنموية، وتبني مشاريع تهدف إلى تشجيعهم على العمل الحر من خلال القروض المتناهية الصغر ومن خلال دعم مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة؛

(و) زيادة عدد الأسر المنتجة وخاصة الفقيرة منها والتي تترأسها امرأة وإعطاء الأفضلية للمطلقة والأرملة في الانتفاع من برامج المعونة المالية؛

(ز) إشراك الأسر التي تتلقى مساعدات من الدولة في أرباح وأسهم الشركات التابعة لها؛

(ح) تشجيع شركات ومؤسسات القطاع الخاص على توفير وظائف للشباب من الجنسين؛

(ط) الاضطلاع ببرامج بدون تمييز لتمكين النساء الرئيسات والمقاولات؛

(ي) وأخيرا ولتحسين ظروف معيشة النساء عن طريق دعم وتنمية الأنشطة المدرة للدخل عبر التمويل والتنظيم، أقدمت وزارة المرأة في بعض هذه الدول على إنشاء صناديق نسوية للقرض والادخار مثل: التجمعات النسوية للقرض والادخار، والبنوك النسائية.

٢- العقبات والفجوات والتحديات

٤٤- نظرا لكثرة الصعوبات والفجوات والتحديات القائمة في هذا المجال، لم تستطع مجموعة من الدول العربية الوفاء بالالتزامات المحددة التي قطعتها على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتؤكد المؤشرات المتاحة فيها حول الفقر بأن هذه الظاهرة ستظل تشكل أحد أخطر التحديات التي ستواجهها خلال العقد القادم. ويعاني الكثير منها مما يلي:

(أ) غياب البيانات الإحصائية الدقيقة عن الوضع الاقتصادي للنساء؛

(ب) قلة وعدم دقة المعلومات والمؤشرات الإحصائية حول الفقر؛

(ج) غياب منهجية إحصائية وتحليلية تراعي منظور نوع الجنس. وبالتالي يبقى مستوى فقر المرأة خاضعا لتقديرات واجتهادات كثيرة.

٤٥- بالإضافة إلى هذا فإن برامج أغلب الدول التي حاولت الوفاء بهذه الالتزامات تعاني من فجوات وصعوبات أساسية ماثلة بقوة في هذا المجال من أبرزها:

(أ) قلة الموارد المالية المتاحة؛
(ب) تنامي الفقر في السنوات الأخيرة في صفوف النساء وانتشار ظاهرة تأنيث الفقر؛
(ج) ارتفاع نسبة السكان التي تعيش تحت خطي الفقر الأعلى والأدنى التي تشهدها بعض الدول؛
(د) قلة الفرص الاقتصادية أمام المرأة؛
(هـ) حجم القروض المتاحة وقيمة الفوائد المرتبطة بها؛
(و) أثر العولمة والعقوبات الاقتصادية والاحتلال على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء.

٤٦- وبالرغم من هذا، أعربت غالبية الدول العربية عن عزمها على مواصلة تطبيق برامجها المشار إليها أعلاه، وعلى القيام بتقييم لكيفية تطبيقها من أجل تحسين مردوديتها، وتأمين الاحتياجات الأساسية، والاستمرار في النهوض بمستوى معيشة المواطنين من الجنسين. كما أكدت عزمها على حث عالم المال والأعمال على تشجيع مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحقيق المزيد من النهوض الاقتصادي والاجتماعي لفائدة النساء الفقيرات، لا سيما المسؤولات عن رعاية الأسر وذوات الاحتياجات الخاصة (المعوقات).

باء- تعليم المرأة وتدريبها

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٤٧- نظرا لما لهذا المجال من تأثير على مجموعة من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، أولت كل الدول العربية مجال التعليم اهتماما خاصا ونجحت فيه في معالجة الكم والكيف. فقد تم تحقيق إنجازات رئيسية سواء على مستوى السياسات العامة أو على مستوى التشريعات والتدابير والبرامج والمشاريع.

٤٨- فعلى صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية الناجحة، اعتمدت هذه الدول سياسة تفعيل وتعزيز المساواة بين الجنسين، كما شهدت توجهاً سياسياً جاداً ومكثفاً نحو تعزيز نوعية التعليم والتدريب المقدم للمرأة، وتطوير النظام التربوي ورفع كفاءته الداخلية مع مراعاة مفهوم نوع الجنس. ولقد قامت هذه الدول بصفة عامة بما يلي:

(أ) النص في الدساتير الجديدة صراحة على أن التعليم حق لكل مواطن، وبأنها تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، وبأن التعليم إلزامي ومجاني في المراحل الأولى؛

(ب) وضع خطة وطنية للقضاء على الأمية؛

(ج) وضع عدة استراتيجيات تؤكد على أهمية تطوير وتوسيع التعليم والتدريب وتقليص الفجوة القائمة بين الجنسين في هذا المجال، من أبرزها استراتيجية تعليم البنات، واستراتيجية تطوير التعليم الأساسي، واستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار، واستراتيجية إدخال تقانات المعلوماتية والاتصال في جميع مراحل التعليم الأساسي والثانوي. وأولت استراتيجيات بعض الدول اهتماماً خاصاً بهذا المجال. فقد ركزت مثلا استراتيجية محاربة الفقر على أهمية تعليم الإناث وردم الفجوة بين الجنسين. وأفردت الاستراتيجية الوطنية للمرأة فصلاً من محور الأمن البشري والاجتماعي للعمل على تحقيق عدة أهداف في هذا المجال.

٤٩- ووفاء بالالتزامات المحددة التي قطعتها على نفسها، وتحقيقا للغايات والأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الغاية ٣ التي ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، انكبت جهود الدول العربية عموماً في هذا المجال على إزالة الفروق المبنية على أساس نوع الجنس في التعليم بمختلف مستوياته، وتطوير النظام التعليمي بمراعاة مفهوم نوع الجنس ومراعاة كافة المفاهيم والممارسات المعيشية المعاصرة.

٥٠- كما قامت هذه الدول باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) رفع نسبة الإنفاق على التعليم والميزانية المخصصة له؛

(ب) تفعيل دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) خفض معدل الأمية والتسرب الدراسي؛

(د) فتح كليات وبناء مدارس جديدة، خاصة في القرى والمناطق النائية وتحسين المباني المدرسية القائمة؛

(هـ) زيادة مدارس رياض الأطفال؛

(و) زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم النظامي؛

(ز) زيادة عدد سنوات التعليم الأساسي الإلزامي؛

(ح) دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين في المدارس الحكومية؛

(ط) زيادة نسبة الكوادر التدريسية.

٥١- تشمل البرامج والمشاريع الناجحة في هذا المجال ما يلي:

(أ) تنقية الكتب المدرسية من صور التمييز ضد المرأة ومن الكلمات الماسة بكرامتها؛

(ب) إدخال بعض المواضيع من اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومفاهيم التربية السكانية والبيئية في المناهج؛

(ج) توفير الكتب المدرسية وتوزيعها بالمجان في بعض الدول؛

(د) تقديم قروض لتمكين الطالبات من الالتحاق بالدراسة؛

(هـ) تعميم الخدمة الصحية المدرسية؛

(و) تقديم نماذج جديدة للتعليم تشمل مدارس الفصل الواحد والتعليم عن بعد، والمؤتمرات عبر الوسائل الإلكترونية، ومدارس البادية المتنقلة وهي تجربة نوعية تسمح للفتاة بمتابعة التعليم رغم حياة التنقل المستمر؛

(ز) التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني؛

(ح) صياغة مشروع لمدارس المستقبل يهدف إلى تطوير مهارات الطلبة من الجنسين في مجال التكنولوجيا الحديثة؛

(ط) تنظيم دورات تدريبية متخصصة لتدريب المدربين والمدربات في مجال تعليم الكبار؛

(ي) إنشاء عدة مراكز وأندية مثل: مراكز رعاية الموهوبين ومراكز القياس والتقييم والأندية الطلابية؛

(ك) توظيف تقنية المعلومات والاتصالات بهدف رفع مستوى التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الابتدائية؛

(ل) تحقيق مستوى عال في الكفاءة التقنية وتطبيق مشروع مختبرات الحاسوب في مدارس التعليم الإعدادي للجنسين؛

(م) تقديم وجبات غذائية للتلميذات؛

(ن) إدخال الإرشاد النفسي والتربوي إلى المدارس؛

(س) تعيين نساء كرئيسات وعميدات لعدد من الجامعات والنقابات التعليمية، وكمديرات لأقسام بوزارة التعليم وللأكاديميات والنيابات التعليمية. وبالتالي تكون الدول العربية قد عالجت الكم والكيف في مجال تعليم المرأة وتدريبها.

٥٢- وتقوم العديد من المنظمات غير الحكومية في هذه الدول وبتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وبشراكة مع المنظمات الدولية بتنفيذ برامج محو الأمية لدى النساء، وبعقد دورات تدريبية حول مفهوم نوع الجنس وحول العديد من المواضيع التي تتعلق بوضع المرأة وتمكينها.

٢- العقبات والفجوات والتحديات

٥٣- بالرغم من هذه الإنجازات والإجراءات الهامة التي اتخذت في مجال التعليم، لا تزال نسبة الأمية في صفوف النساء مرتفعة مقارنة بالرجال. ولا تزال الهوة واضحة في مستوى التعليم ولا سيما في المناطق

القروية. وبالتالي لا تزال العقبات والفجوات والتحديات المتبقية عديدة في هذا المجال، منها بصفة عامة ما يلي:

(أ) محدودية الميزانية التي تخصص للتعليم في معظم الدول العربية؛
(ب) المناخ الثقافي السائد ضد تعليم الفتاة خاصة في البوادي والقرى والزواج المبكر؛
(ج) تشغيل الفتيات أثناء المواسم الزراعية مما يعيقهن عن متابعة الدراسة؛
(د) تدريب الرجال والنساء بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة؛
(هـ) ضعف أجهزة المتابعة؛
(و) استمرار الفوارق بين المرأة في الحضر والبوادي فيما يتعلق بالخيارات والتعليم المهني؛
(ز) كيفية الاستمرار في المحافظة على نسبة انتشار التعليم مع النمو السكاني المضطرد؛
(ح) الفجوة الملموسة بين مضمون التعليم وسوق العمل واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٤- ولمواجهة هذا كله، تتعهد الدول العربية عموماً بالعمل على زيادة الميزانية المخصصة للتعليم؛ وتفعيل التشريعات المؤكدة على إلزامية التعليم الأساسي؛ وتخفيض معدلات الأمية؛ وردم الفجوة بين الجنسين؛ وتحديث النظام التربوي بما ينسجم مع الاقتصاد المعرفي؛ وتطوير البنية التحتية للمدارس؛ ومراجعة مناهج الدراسة بهدف تحسينها وتطويرها. كما تتعهد بتطوير مناهج التعليم المهني والتقني وفقا للمستجدات العلمية والتكنولوجية ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل، والتوسع في تعليم الحاسوب، وتفعيل دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير البرامج التي تدعم إلغاء المصاريف المباشرة لتخفيف الضغط المالي عن أهالي الطلبة، ودمج مفهوم الفوارق بين الجنسين في المناهج التعليمية، والاهتمام بأوضاع المدرسين من الجنسين، وتمكينهم من قضايا الجنسين بالإضافة إلى اللجان المشرفة على المناهج ومؤلفي الكتب المدرسية.

جيم- المرأة والصحة

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٥٥- يعتبر الاهتمام بالقطاع الصحي من أولويات الخدمات التنموية في بعض الدول العربية لضمان تمتع جميع المواطنين من الجنسين بالخدمات الصحية الشاملة. ومن التدابير الناجحة على صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية في هذا المجال ما تنص عليه النصوص التشريعية العربية من أنها تضمن توفير الرعاية الصحية على أساس المساواة بين الجنسين. كما قامت بعض هذه الدول بتشريع نصوص قانونية عديدة تتعلق إما بالتحكم في تسويق بدائل لبن الأم، متبنية المدونة الدولية في هذا الصدد، وذلك حفاظاً على صحة الأطفال وتغذيتهم تغذية جيدة، أو بإدخال المشروبات الصحية في وجبات الأطفال لدى مطاعم الوجبات السريعة كالحليب والعصير بدلاً من المشروبات الغازية، أو بتدعيم الطحين بالحديد. كما تقوم حالياً السلطة التشريعية في بعض هذه الدول بمناقشة مشروع قانون الفحص الإلزامي قبل الزواج، ومشروع قانون التأمين الصحي على غير المواطنين. وتقدم الخدمات المتعلقة بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج في بعض هذه الدول بصورة مجانية، وفي البعض الآخر فقط لمن لا يستطيع أن يتحمل أعباءها، مع تمتع جميع الأطفال من الجنسين تحت سن السادسة بالتأمين الصحي الشامل والمجاني.

٥٦- وتنفيذاً لهذه السياسة التشريعية، عملت الدول العربية عموماً على وضع قاعدة بيانات وعلى مراعاة نوع الجنس في الإحصاءات الصحية، وعلى وضع استراتيجيات وخطط متنوعة مثل: إستراتيجية السكان، والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية، واستراتيجية الصحة المدرسية والتي من خلالها يتم تقديم خدمات التوعية والتغذية والتطعيم للفتيات والحفاظ على صحة أسنانهن. ومن بين هذه الاستراتيجيات أيضاً إستراتيجية مكافحة الفقر التي تتضمن الكثير من المحاور المتعلقة بالصحة ومنها: زيادة استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والنساء، وخطة الحد من الأمراض المزمنة والعوامل المؤدية إليها كالسمنة وارتفاع ضغط الدم والسكري. وهناك من الدول الآن من تعمل على تطوير استراتيجية متكاملة حول صحة الأسرة، مما يحقق ضمن هذا الإطار الأهداف ٦ و٧ و٨ من الأهداف الإنمائية للألفية والتي ترمي إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض وكفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وقد أفردت الخطط التنموية والاستراتيجيات المختلفة خططاً خاصة لضمان تمتع جميع المواطنين من الجنسين بالخدمات الصحية الشاملة. كما عملت الدول العربية على تأسيس آليات وطنية كإنشاء لجان للإيدز، وللمسنين، ولمكافحة المخدرات ولحماية الطفل. وتعمل هذه اللجان بدورها بالتعاون مع المؤسسات الوزارية المعنية، والمنظمات الدولية ذات العلاقة والقطاع الخاص.

٥٧- وتعددت وتنوعت في كل الدول العربية البرامج والمشاريع الناجحة في هذا المجال. ومن أفضل ما تم تحقيقه ما يلي:

(أ) تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛

(ب) الفحص المجاني الشامل قبل الزواج في بعض الدول؛

(ج) الاكتشاف المبكر لمرض السرطان؛

(د) تأسيس عيادة الإسقاطات المتكررة وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط؛

(هـ) منع غير المرخصين من مزاولة مهنة الطب؛

(و) فقر الدم الحديدي وفقر الدم المنجلي وأمراض الدم الوراثية؛

(ز) إنشاء مختبر للوراثة الجزيئية لفحص أسباب حدوث الإجهاض المتكرر؛

(ح) تخفيض معدلات وفيات الأمهات؛

(ط) رفع السن المتوقع للحياة؛

(ي) تضمين مفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج المدرسية وفي مناهج كلية الطب؛

(ك) تقديم برامج ثقافية متنوعة في مجال التوعية؛

(ل) الحصول على مياه صالحة للشرب؛

(م) بناء القدرات في مجال الصحة الإنجابية، بإرسال العديد من الأطباء والقابلات لإتباع دورات تدريبية خارجية في مجال التقنيات المتقدمة في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛

(ن) إنشاء مستشفيات ومؤسسات ومراكز صحية جديدة وإنشاء مراكز خاصة بطبيب العائلة؛

(س) ربط المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بشبكة إلكترونية؛

(ع) إعادة هيكلة القطاع الصحي؛

(ف) الرعاية الصحية الأولية؛

(ص) توفير دور لرعاية المسنين؛

(ق) تطوير الكفاءة المؤسسية والرقابة الصحية؛

(ر) الرعاية ما بعد الولادة؛

(ش) مشروع القرى الصحية وخدمات العيادة الثابتة والزيارات المنزلية ومراكز التوليد الطبيعي.

وفي بعض هذه الدول تم تحقيق برامج أخرى مثل السماح للنساء اللواتي حملن اغتصاباً بالإجهاض، ومحاربة ظاهرة ختان البنات.

٥٨- ومن الجدير بالذكر في هذا المجال، تعيين أول امرأة عربية كوزيرة للصحة في دولة عربية وارتفاع عدد النساء اللاتي يحتلن مناصب تنفيذية عليا وزيادة عدد المتخصصات من النساء، وتعيين ممرضات في المدارس الحكومية.

٥٩- وقد تم تنفيذ هذه البرامج إما من قبل الوزارات المعنية أو بالشراكة مع الآليات الوطنية، أو مع عدة جهات وطنية ودولية، وبالتنسيق مع الجمعيات غير الحكومية فيما يتعلق بالمواضيع التي تهم صحة المرأة والطفولة.

٦٠- ومن خلال تطبيق هذه السياسات والبرامج تحقق تقدم ملموس في الوضع الصحي العام للنساء، وعلى سبيل المثال لا الحصر: ارتفع العمر المتوقع عند الولادة وانخفض معدل الخصوبة الكلي للمرأة الواحدة. وكما انخفضت وفيات الرضع ووفيات الأمهات، وازدادت ممارسة تنظيم الأسرة والعناية قبل الولادة وبعدها. وارتفعت حالات الكشف عن الأمراض المتنقلة بالجنس ومعالجتها، والكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم. وانتشر التثقيف الصحي الذي يشمل تقديم الاستشارة للمراهقات.

٢- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

٦١- تلخص العقبات والتحديات المتبقية في هذا المجال بما يلي:

(أ) ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية؛
(ب) ضعف الميزانية وقلة الموارد؛
(ج) الزواج المبكر؛
(د) خفض نسبة الإصابة بأمراض الدم الوراثية؛
(هـ) معدل الإصابة بفقر الدم الحديدي لدى الأطفال والمراهقين والبالغين خصوصاً من النساء؛
(و) معدلات الإصابة والوفاة من الأمراض المزمنة كأمراض القلب والشرايين؛
(ز) ضعف البرامج الثقافية الرامية إلى التوعية؛
(ح) ضعف الفحص الدوري للنساء؛
(ط) قلة التطبيق الفعلي للفحص الإلزامي عند الزواج؛
(ي) ضعف البنية الأساسية للخدمات؛
(ك) قلة الإحصائيات، وعدم توفرها فيما يتعلق بالإجهاض الذي لا يزال غير مشروع.

٦٢- وفي بعض الدول وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال الوضع الصحي للنساء مصدر انشغال، وذلك بالنظر مثلاً إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات ووفيات الأطفال والشبان، ونسبة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضعف النفاذ إلى الدوائر الصحية في الوسط الريفي.

٦٣- وقد التزمت الدول العربية بالعمل من أجل زيادة الميزانية المخصصة لهذا المجال وزيادة عدد وحدات صحة الأم والطفل، وتقوية برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، واستخدام وسائل الإعلام من أجل التوعية.

دال- العنف ضد المرأة

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٦٤- لم تعد ظاهرة العنف ضد المرأة من المواضيع المسكوت عنها في معظم الدول العربية بل أصبحت مكشوفة وموضوعة على طاولة البحث والتدقيق والمساءلة والإدانة. فقد حظيت بحصة هامة من مناقشات الحكومة والبرلمان في أغلبية هذه الدول ومن التدابير الناجحة على صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية التي اتخذتها الدول العربية بصفة عامة في هذا المجال. فقد أقدم عدد من هذه الدول في السنوات الأخيرة على المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقاموا بإعادة النظر في مواد بعض القوانين من أجل إلغاء التمييز بين الجنسين ومن ثم القضاء على العنف القانوني ضد المرأة. كما عملت بعض الدول على إدماج مواد جديدة في قانون العقوبات تجرم بعض ظواهر العنف ضد المرأة مثل ظاهرة التحرش الجنسي، والعنف المنزلي، وكذلك على تعديل بعض مواد القانون فيما يتعلق بجرائم الشرف مثلاً.

٦٥- وأصبح موضوع العنف ضد المرأة من خلال إضافته إلى الاستراتيجية الوطنية لعدد من هذه الدول قضية رسمية وأساسية في المحور الاجتماعي. وقد التزمت حكوماتها بوضع برامج متعددة للحد من هذه الظاهرة.

٦٦- ومن البرامج الناجحة والمشاريع النموذجية التي أنجزتها هذه الدول بصفة عامة إعداد تقرير ودراسات حول الموضوع وصياغة خطة واستراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة والطفلة؛ وتنظيم حملة وطنية وأنشطة علمية للتوعية بمختلف أشكال العنف ضد المرأة بالاشتراك مع المنظمات النسائية والمؤسسات الحقوقية. وفي إطار الاشتراك مع هذه المنظمات، قامت دول بإنشاء مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف، ودور لحماية الأسرة وإدارة خاصة بها تابعة لمديرية الأمن العام، وإنشاء خط تليفوني لتلقي شكاوى النساء اللواتي يتعرضن لمختلف أشكال العنف، وبتقديم خدمات الإرشاد والاستماع القانونية منها والنفسية. كما قام بعض الدول بإنشاء مكتب لشكاوى النساء بخصوص مسائل التمييز القائم على الجنس.

٦٧- أما بخصوص ما يعرف بجرائم الشرف في بعض البلدان العربية، فإن الظاهرة شهدت تراجعاً ملحوظا في الآونة الأخيرة. كما جرى في هذا الإطار تعديل قانون العقوبات، بالإضافة إلى تنظيم برامج التوعية بخطورة هذه الظاهرة وضرورة الحد منها. وتعمل بعض المؤسسات على توفير خدمات متنوعة للضحايا المهددات بجرائم الشرف. كذلك الأمر فيما يتعلق بظاهرة ختان وتسمين النساء، حيث لوحظ تقدم

ملموس في هذا الشأن نظراً للجهود التي بذلت من أجل التعريف بمضارها بمشاركة رجال الدين، وعقد الندوات العلمية حول هذه القضايا التي ظلت مستعصية على النقاش.

٢- العقبات والفجوات والتحديات

٦٨- تقابل المجهودات التي بذلت في هذا المجال مجموعة من العقبات والصعوبات والفجوات والتحديات، لعل من أهمها المناخ الاجتماعي والثقافي السائد حيث ما تزال المرأة تتعرض لأنواع الانتهاكات والعنف الجسدي والنفسي والجنسي كالإهانات من قبل الزوج والأقارب؛ والإكراه على الإنجاب؛ والحرمان من المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة؛ وتقييد الحركة خارج البيت؛ وختان الفتيات؛ والتسمين بطرق غذائية أو بطرق كيماوية؛ والحرمان من الميراث، والعمل بدون أجر في القطاع الفلاحي. ونلخص بعض التحديات المتبقية فيما يلي:

(أ) عجز القوانين القائمة في أغلب هذه الدول على معاقبة وردع مرتكبي العنف؛

(ب) التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي مازالت قائمة، وعدم المصادقة على البرتوكول الخاص بها والإعلان الخاص بالعنف؛

(ج) تأخر المحاكم في النطق بالحكم ضد مرتكبي جرائم العنف في الدول التي تجرّم قانونياً بعض ظواهره، وصعوبة المتابعة القضائية في دول أخرى؛

(د) قلة الإحصاءات والدراسات التي تبيّن مدى تعرض المرأة للعنف خاصة داخل الأسرة؛

(هـ) عدم التبليغ من قبل الضحايا وضعف قدرات الإيواء لدى مفوضيات الشرطة والدوائر الصحية؛

(و) قلة وعي القائمين على متابعة حالات العنف الموجهة بكيفية التعامل مع هذه القضايا؛

(ز) تزايد حالات العنف ضد المرأة بسبب الضغط النفسي الممارس على الرجل في ظل النزاعات المسلحة والحالة الاقتصادية المتدهورة.

٦٩- وقدمت الدول العربية في هذا المجال تعهدات عديدة كتعهدها بأن تراجع قوانينها بهذا الخصوص، وأن تنشر الثقافة القانونية، وأن تقدم خدمات إرشادية ونفسية في هذا المجال.

هاء- المرأة والنزاع المسلح

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٧٠- من أهم الإجراءات والإنجازات التي قامت بها الدول العربية في هذا المجال المصادقة على اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الأول وعلى اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والكيمائية وتدميرها، وعلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أي أغراض عدائية أخرى، وإنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية.

٧١- ومن البرامج والمشاريع الناجحة بصفة عامة إنشاء مكتب الإنماء الاجتماعي ومكتب الشهيد اللذين يقدمان خدمات ورعاية خاصة للشريحة المتضررة نفسياً من نتائج الاحتلال والغزو والأسر؛ وإرسال

مجموعة من الضباط وقوات الشرطة في دورات تدريبية حول القانون الدولي الإنساني ودمج هذا القانون في مواد التعليم في كليات الحقوق.

٧٢- وقد عملت الكثير من الجمعيات ذات النفع العام على التخفيف من ويلات الحرب وعلى إنشاء العديد من اللجان الخاصة بالمتابعة والعناية بأسر المفقودين، وتسهيل دراسة الطلبة، والاستمرار في دفع أجور الموظفين والمستخدمين الذين فصلتهم سلطة الاحتلال وأخيراً على محاولة فض النزاع قبل أن يؤدي إلى الحرب.

٢- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

٧٣- يعتبر الاحتلال الإسرائيلي، والحرب على العراق من أهم الصعوبات التي تواجهها الدول العربية التي تحاول رفع معنويات شعوبها وتقديم الخدمات المناسبة لهم ومن الصعوبات أيضاً اعتقال العديد من النساء واختطافهن كرهائن بديلة عن الأزواج والأولاد وما يترتب على ذلك من آثار نفسية وجسدية.

٧٤- وتتعهد الدول المعنية بوضع برامج من أجل زيادة الوعي الاجتماعي لدى الشباب من الجنسين حول الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة تجاه المرأة والطفل، وبرامج حول مفاهيم المواطنة والعدالة والسلام ومبادئ القانون الدولي ومضمون الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المرأة. كما تتعهد بزيادة مشاركة المرأة في آليات عمليات حفظ السلام وبدعوة وسائل الإعلام إلى إبراز الدور الذي تضطلع به النساء في ظل النزاعات المسلحة.

واو- المرأة والاقتصاد

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٧٥- يعد التمكين الاقتصادي للنساء من الأولويات الأساسية لبعض الدول العربية بحيث يحتل محورا هاما في خططها واستراتيجيتها الوطنية. وقد اتخذت الدول العربية في هذا المجال تدابير ناجحة تتمثل في سن قوانين جديدة أو مراجعة بعض المواد من القوانين النافذة لحماية الحقوق الاقتصادية للمرأة. ونصت بعض الدساتير الجديدة على أن تكفل الدولة مساواة الجنسين في مختلف ميادين الحياة ومنها الاجتماعية والاقتصادية. وتنص قوانين العمل العربية على قاعدة المساواة بين الجنسين، كما أنها تخول المرأة بعض الحقوق الإضافية لمساعدتها على التوفيق بين واجباتها الأسرية ومسؤولياتها في العمل مثل إجازة الأمومة، وساعة الرضاعة، والإجازة بدون راتب لرعاية الطفل، وإجازة عدة الوفاة وما إلى ذلك. وفي هذا الشأن عملت الدول العربية على تطبيق ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، حيث تمنع قوانين العمل مثلاً تشغيل المرأة في المهن الخطرة والمضرة بالصحة والمهن الليلية. كما أن أغلبية القوانين الأخرى في مجال العمل لا تميّز بين الجنسين.

٧٦- وبهدف التخفيف من آثار العولمة التي تتعرض لها الدول العربية بشكل متزايد خاصة في هذا المجال، فقد عملت بعض الدول العربية على تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والإداري من خلال إصدار العديد من التشريعات المحفزة على الاستثمار، وتوفير البنية المؤسسية الداعمة لقطاع الأعمال. كما قامت

بإعداد خطة تستخدم كأداة استشرافية وإطار تنظيمي للنشاط الاقتصادي العام وعملت على تفعيل دور مكاتب التشغيل، وإطلاق مشروع هيئة مكافحة البطالة.

٧٧- وتطبيقاً لحق المرأة في العمل، أنجزت معظم الدول العربية الكثير من البرامج والمشاريع الناجحة في هذا المجال من أهمها بصفة عامة إنشاء عدد من المؤسسات مثل مؤسسة تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية وعدد من الصناديق مثل صندوق تنمية الريف، وصندوق تنمية التجمعات الريفية وصندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، وعدد من المجالس مثل المجلس الأعلى للتدريب وتنظيم البرامج التدريبية.

٧٨- ومن البرامج والمبادرات الناجحة كذلك في هذا المجال ما يلي:

(أ) وضع قاعدة بيانات والقيام بالدراسات اللازمة؛

(ب) زيادة نسبة الإناث من إجمالي قوة العمل في القطاعين العام والخاص وفي مختلف المجالات الصناعية منها والتجارية؛

(ج) إعطاء العاملات الترقيات والحوافز التشجيعية أسوة بالرجال دون تمييز؛

(د) تقديم القروض المتناهية الصغر للمشاريع التي تديرها النساء وخدمات التسويق والتأمين الاجتماعي؛

(هـ) التوسع في برامج الأسر المنتجة وإعادة التدريب وفقاً لمتطلبات سوق العمل؛

(و) تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية ضمن حزمة الأمان الاجتماعي وتشجيع المشاريع الاستثمارية النسوية الصغيرة؛

(ز) إنشاء المزيد من دور الحضانة لأطفال المرأة العاملة؛

(ح) وإقامة شبكة المعرفة الريفية من أجل إيصال المعرفة المعلوماتية إلى سكان الريف؛

(ط) تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية التي تساعد المرأة العاملة وخلق فرص تدريبية أكبر للمرأة سواء في القطاع العام أو الخاص؛

(ي) تأسيس لجان سيدات الأعمال في عدد من الدول؛

(ك) افتتاح سوق البورصة النسائي في بعض الدول؛

(ل) إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في العديد من البرامج، وقيام القطاع الخاص بتمويل أو دعم المشاريع الخاصة الجديدة التي تقدمت بها النساء؛

(م) مشاركة المرأة العربية في مجالس إدارات بعض الغرف مثل غرفة الصناعة، وارتفاع عدد النساء في النقابات العمالية.

٢- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

٧٩- من الصعوبات والعقبات في هذا المجال، الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أغلب الدول العربية، واستمرار الاحتلال للأراضي ومصادرتها، وضعف البنية الأساسية، وضعف التنفيذ الفعّال لتشريعات العمل وخاصة في القطاع الخاص الذي لا يحترم بعض مقتضياتها ومن ضمن التحديات في هذا المجال قلة البيانات المتعلقة بمساهمة المرأة في الاقتصاد خاصة في القطاع الخاص؛ والشروط الصعبة لحصول النساء على القروض وارتفاع نسبة الفائدة على القروض؛ واستمرار ثقافة التحيز ضد المرأة في التشغيل، والأجر، والترقية، والتدريب المهني؛ وقيام النساء في القطاع الزراعي بجزء كبير من الأعمال غير المدفوعة الأجر؛ والمساهمة غير المنظورة لعمل النساء في البيوت. وتواجه المرأة بشكل خاص صعوبة في تسويق المنتجات، وتعاني من ضعف دور الحضانة المرفقة بالمعامل والشركات التي تعمل بها وقلة فرص التدريب والتأهيل والجهل بحقوقها، وغياب التنسيق بين مختلف المشروعات الاقتصادية، وتضطر إلى الاستعانة في بعض الدول بممثلين من الرجال لتسيّر أمورها الاقتصادية.

٨٠- وتتعهد الدول العربية من جديد بمراجعة السياسات الاقتصادية حتى تصبح أكثر ايجابية نحو عمل النساء وذلك من خلال الإجراءات التالية:

(أ) إيجاد بيئة تشريعية ملائمة لمشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي ولضمان تكافؤ الفوص بين الجنسين في العمل؛

(ب) التفعيل الجاد لتشريعات العمل النافذة في القطاع الخاص؛

(ج) بذل المزيد من الجهد للرفع من نسبة تشغيل النساء؛

(د) زيادة ميزانية المشروعات الخاصة بعمل المرأة ومنح المزيد من القروض لصالح الأسر المنتجة والنساء لتشجيعهن على العمل لحسابهن الخاص؛

(هـ) إقامة الحاضنات الصناعية الكفيلة بتقديم النصيحة والتدريب لصاحبات الأعمال؛

(و) إشراك المرأة والجمعيات غير الحكومية في التخطيط الاقتصادي؛

(ز) رفع قدرات المرأة من خلال التدريب والتعليم وتشجيعها على المشاركة أكثر في النقابات المهنية والعمالية

زاي- المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٨١- من أهم التدابير الناجحة على صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية التي اتخذتها الدول العربية بصفة عامة في هذا المجال الاعتراف للمرأة لأول مرة في البعض منها بحقوقها السياسية، حيث نصت دساتيرها الجديدة على حق المرأة في المشاركة في السياسة وفي الشؤون العامة أسوة بالرجل، وصدور قوانين تؤكد ذلك، وتؤكد على حق المرأة في الترشيح والانتخاب لعضوية البرلمان، وفي التعيين بمجلس الشورى بدون تمييز. أما الدول التي اعترفت للمرأة من قبل بهذه الحقوق، فقد قامت عن طريق الدورات التدريبية بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق بفاعلية. وأنشأت بعض الدول العربية وزارة جديدة

مكلفة بالتنمية السياسية تركز على أهمية مشاركة المرأة الفاعلة في الحياة السياسة. وقد تبنت أغلبية هذه الدول نظام الحصص النسائية في المجالس النيابية، كما أضاف البعض منها إلى ذلك وسيلة تمييز إيجابية أخرى هي التعيين في المجالس وهذه تدابير مؤقتة من أجل تطوير وضع المرأة السياسي. واعتمدت مؤخراً حكومات البعض منها خطة التنمية السياسية التي تعالج كيفية تفعيل مشاركة المرأة في مواقع وعمليات صنع القرار.

٨٢- ومن أفضل البرامج التي قدمتها الدول العربية في هذا المجال تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية، وخاصة الترشيح للانتخابات البلدية والنيابية. وقد حققت مشاركة المرأة فيها تحسنا ملحوظاً ونسباً مرتفعة. كما ازداد عدد النساء في المناصب الهامة التي تتيح المشاركة في اتخاذ القرارات العامة سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المجالس التشريعية والاستشارية والبلدية أو على مستوى السلطة القضائية، أو على مستوى السلك الدبلوماسي، بل وكمستشارة لأعلى سلطة في الدولة، وكمندوبة دائمة ورئيسة بعثة هيئة الأمم المتحدة.

٨٣- وبهذا أصبحت المرأة في أغلبية الدول العربية متواجدة في كل القطاعات، وعلى سبيل المثال لا الحصر تُمثل النساء في القطاع الحكومي كوزيرات ومديرات في الدوائر الحكومية، وفي قطاع القضاء كرئيسات محاكم ووكيلات نيابة عامة، وفي قطاع التعليم كرئيسات وعميدات لبعض الجامعات، وفي قطاع البنوك كرئيسات للمجالس الإدارية. وإلى جانب رئاسة العديد من الإدارات والأقسام وعضوية العديد من اللجان الهامة في البلاد والتي ترسم السياسات، ازداد عددهن في الأحزاب السياسية وفي النقابات، وفي عدة لجان مثل: لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني وتفعيله واللجان القانونية والتشريعية ولجنة متابعة دراسة خصخصة بعض القطاعات العامة ولجنة إعادة النظر في التظلمات الخاصة بالمعاملات التجارية واللجان الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية. وقد تولت المرأة العربية لأول مرة بعض المناصب التي كانت مغلفة أمامها.

٨٤- وعلى صعيد دعم مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، قامت الآليات الوطنية في بعض هذه الدول بتنفيذ تجارب لمراعاة خصوصيات الجنسين، تهدف على العموم إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات التخطيط الوطني الشامل، وزيادة مشاركتها في المواقع الإدارية العليا في مؤسسات الدولة. وقد حققت تجارب رائدة ضمن هذا المجال.

٢- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

٨٥- بالرغم من المشاركة المتزايدة في معظم القطاعات، ما تزال المرأة في بعض الدول العربية مهمشة في مراكز صنع القرار ولهذا وبالرغم من المكتسبات الواضحة التي تم تحقيقها في هذا المجال في الدول العربية عموماً إلا أن العقبات والصعوبات ما زالت قائمة ومنها ما يلي:

(أ) عدم توفر الالتزام السياسي الفعلي لدى صناع القرار بردم الفجوة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية واتخاذ القرار، حيث هناك فجوة ما بين الخطاب الراعي للمساواة وتكافؤ الفرص وما بين التطبيق العملي له؛

(ب) الموروث الثقافي والاجتماعي وتنميط أدوار الجنسين في المجتمع؛

(ج) تدني نسبة النساء على مستوى رسم السياسات وضعف تمثيل النساء في الأحزاب السياسية وبشكل خاص في الهيئات العليا وتحيز هذه الأحزاب ضدها؛

(د) تطبيق نظام الحصص النسائية ولو كتدبير مؤقت ما زال يواجه بعض الصعوبات والتحديات؛

(هـ) استمرار حرمان المرأة من مناصب معينة؛

(و) ارتفاع معدل الأمية بين النساء؛

(ز) صعوبة الجمع بين المسؤوليتين داخل البيت وخارجه.

٨٦- وقد تعهدت الدول العربية عموماً ببذل المزيد من الجهد لمساندة المرأة لكي تصل إلى مراكز اتخاذ القرار وبزيادة مشاركتها من خلال التمثيل النسبي ونظام الحصص. كما تعهدت بتكوين ثقافة مجتمعية تتقبل وجود المرأة في المراكز العليا وتفعيل الحقوق الواردة في الدستور والتي تكفل للمرأة المساواة، وزيادة مشاركتها في العمل المأجور وفي ملكية الموارد وفي إدارتها بهدف زيادة تأثيرها في صنع القرار، وتعديل قانون الانتخابات، ورفع المستوى الثقافي والسياسي للنساء وتوعيتهن بأهمية دورهن في مراكز صنع القرار، وإلغاء الطائفية وتغيير الذهنية السياسية التقليدية.

حاء- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٨٧- قامت أغلب الدول العربية بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، ومع ناشطات في مجال حقوق المرأة، بوضع خطة واستراتيجية وطنية، والعديد من الخطط القطاعية المتنوعة المواضيع من أجل النهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها في كافة المجالات ومنها خطة إدماج المرأة في التنمية، وخطة القضاء على العنف ضد المرأة. كما تم في بعض الدول تعيين نقاط ارتكاز لموضوع خصوصيات الجنسين في عدد من الوزارات كما سبق ذكر ذلك. وتركز الإستراتيجيات على التعديلات التشريعية، وعلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وعلى أهمية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها، وعلى الفرص المتساوية في مختلف المجالات. وقد أقدمت بعض الدول على مراجعة إستراتيجياتها ومراجعة آليات العمل على تنفيذها في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية وفي ضوء التطورات التي طرأت على أوضاع المرأة خلال العقد الأخير من جهة، وبناء على الدروس المستقاة من تنفيذها والنتائج والإنجازات التي تم تحقيقها من جهة أخرى. وقد أدى هذا إلى تحقيق إنجازات هامة في مقدمتها البدء في تطبيق نماذج دمج منظور نوع الجنس وتمكين المرأة في مؤسسات ودوائر القطاع العام.

٨٨- وتتولى هذه الآليات بالتعاون مع مؤسسات وطنية مختصة ومع الخبراء، مهمة التدريب والتكوين في مجال بناء القدرات، وكتابة التقارير، وكيفية تنفيذ خطط الدمج والحفاظ على استمرارية العمل بها، وقضايا الجنسين. وتجدر الإشارة إلى أن تجارب دمج منظور نوع الجنس ما تزال حديثة العهد في معظم هذه الدول، ولكن بالرغم من ذلك فإن التجارب التي تم تنفيذها على مستوى المؤسسات الوطنية والخبراء المحليين جيدة وحققت إنجازات مهمة.

٨٩- وفيما يتعلق بآليات المتابعة والرصد لقياس التقدم المحرز في مجال التنفيذ، فقد عملت بعض الدول العربية على إنشاء العديد منها، حيث أن كل خطة لدمج منظور نوع الجنس في المؤسسات الوطنية تتضمن جزءاً خاصاً بالمتابعة والرصد وآليات القيام بذلك. وقد سبق التعرض لهذا الموضوع بالتفصيل.

٩٠- وفي مجال البيانات والإحصاءات، فقد حددت كل دولة مجالات الاهتمام الحاسمة بالنسبة إليها انطلاقاً من أولوياتها. وعموماً لا تزال الإحصاءات المصنفة حسب الجنس ضمن كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة، تمثل إشكالية ملحة، فباستثناء الإحصاءات الصادرة عن الأجهزة الإحصائية العامة، لا يزال العديد من المؤسسات الحكومية إن لم يكن كلها في بعض هذه الدول، تصدر تقاريرها السنوية والدورية بدون تصنيف الإحصاءات حسب الجنس الأمر الذي دفع بعض آلياتها الوطنية وشركائها إلى إيلاء هذه المسألة أهمية مضاعفة.

٩١- وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني، تضطلع المنظمات غير الحكومية النسائية بدور رئيسي في المتابعة والرصد لقياس التقدم المحرز في تطبيق منظور نوع الجنس، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المجالات. كما تشكل هذه المنظمات في بعض الدول قوة مطلبية، وقوة ضغط، وقوة اقتراحية من أجل تحقيق ذلك. وقد عملت بعض حكومات هذه الدول على إشراك هذه المنظمات بشكل رسمي في معظم الآليات التي أنشأتها من أجل متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢- العقبات والفجوات والتحديات

٩٢- تتلخص العقبات والصعوبات الأساسية والرئيسية بشكل عام في ما يلي:

(أ) بالرغم من التقدم الملموس في مركز المرأة، إلا أن قضيتها لم تدمج بعد في برنامج عمل معظم الحكومات العربية ولم توضع بعد على قائمة سلم أولويتها؛

(ب) نقص الموارد والدعم للدراسات المتخصصة لمسح قضايا الجنسين؛

(ج) ضعف أجهزة المتابعة وضعف تكوين أعضائها؛

(د) غياب الإطار المؤسسي للتنسيق بين مختلف القطاعات والشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في أغلبية الدول؛

(هـ) ضعف الموارد المحلية والاعتماد بشكل أساسي على المساعدات الأجنبية؛

(و) لا تزال الإحصاءات المصنفة حسب الجنس ضمن كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة، تمثل إشكالية ملحة في هذه الدول، ولا تزال معظم المجالات في حاجة إلى تعزيز نمط البيانات عنها بشكل عام والبيانات المصنفة حسب الجنس بشكل خاص كالبيانات المتعلقة بالبيئة والفقر والعنف؛

(ز) لا تزال المؤسسات الرسمية والأهلية بحاجة إلى التوعية بأهمية التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار مشاركة المرأة في جميع مراحل التنمية؛

(ح) ما زالت الحاجة ماسة إلى تعزيز قدرات الأفراد من الجنسين، وزيادة وعيهم بالفوارق بين الجنسين لإدراك القضايا المترتبة على ذلك والأخذ بها في جميع البرامج.

طاء- حقوق الإنسان للمرأة

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٩٣- من الإنجازات المهمة والجديدة التي حققتها بعض الدول العربية في هذا المجال على صعيد السياسات والتغييرات التشريعية الناجحة تبني مرجعية جديدة تقوم على العدل والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات صيغت انطلاقاً منها نصوص جديدة لقانون الأسرة تضمن للمرأة كخطوة أولى بعض حقوقها الإنسانية الأساسية، التي ظلت مستعصية على التغيير لعدة عقود. رافق هذه التغييرات تكوين قضاة جدد وتدريب القدامى منهم على المقتضيات الجديدة ضماناً للتطبيق الفعلي لها، كما رافقها تنظيم برامج ثقافية وإعلامية متنوعة من أجل التوعية بهذه المقتضيات وإنشاء محاكم خاصة بالأسرة. ونصت بعض الدول العربية في دساتيرها على احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً، بالإضافة إلى ما سبق ذكره بالنسبة لمعظم الدساتير العربية من كفالة المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون في الحقوق والواجبات. وأحدثت بعض الدول منها وزارات أو مفوضيات مكلفة بحقوق الإنسان، وبالمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين، وأنشأت آليات إضافية للآليات الوطنية السابقة كالمجالس الاستشارية والمراكز الوطنية لهذه الحقوق بصفتها مؤسسات وطنية مستقلة تقوم بدور المنظم لآليات العمل على هذه الحقوق ورصد تطبيق القوانين، واقتراح التعديلات بما يتلاءم والنصوص الدستورية ومضمون الاتفاقيات الدولية. وتتلقى هذه الشكاوى من الأفراد والمؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك هناك منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان غير الحكومية.

٩٤- وصادقت دول عربية في السنين الأخيرة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية بما فيها المتعلقة بالمرأة، كما أقدمت أغلبية الدول العربية على تعديل مجموعة من القوانين طبقاً لمقتضيات المواد غير المتحفظ عليها من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبذلك أضافت مكتسبات تشريعية لصالح المرأة وقضت على معظم حالات التمييز التي كانت قائمة. ومن أبرز هذه المكتسبات حق المرأة المتزوجة في إصدار جواز سفر دون الحصول على إذن مسبق من الزوج، ومنح المرأة المتزوجة والمطلقة والأرملة حق الحصول على دفتر عائلة مستقل، ورفع إجازة الأمومة إلى ٩٠ يوماً مدفوعة الأجر، وتوريث المعاش التقاعدي للمرأة العاملة لورثتها الشرعيين.

٩٥- وتجدر الإشارة إلى أنه يجري حالياً في بعض المجالس البرلمانية العربية مناقشة عدة اقتراحات متعلقة بالحقوق الإنسانية للمرأة وكذلك ببعض فصول القوانين ذات العلاقة، كموضوع الجنسية الأصلية وحق الأم في تخويلها بصفة آلية لأبنائها، وحق الزوجة في تخويل جنسيتها لزوجها الأجنبي (وقد أنهى مجلس منها مناقشته لهذا الموضوع وأصدر قانون الجنسية مؤخراً)، ومواد أخرى من قانون الأسرة. كما تناقش بعض الدول العربية تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بغية سحبها، الأمر الذي سيسمح بملاءمة مقتضيات القوانين الوطنية مع مضمون الاتفاقية.

٩٦- ومن البرامج الناجحة التي اتخذتها الدول العربية في هذا المجال إنشاء كراسي أستاذية خاصة بحقوق المرأة داخل الكليات، وتدريب الموظفين في مختلف الأجهزة وتوعيتهم بحقوق المرأة التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتدريب موظفي الوزارات المعنية بالاتفاقية على كيفية صياغة التقرير الوطني الذي يبعث للجنة هذه الاتفاقية، وإشراك المنظمات غير

الحكومية المهتمة بالحقوق الإنسانية للمرأة في صياغة التقرير الوطني، والاهتمام بحقوق النساء ذوات الاحتياجات الخاصة، وتوعية فئات من النساء بحقوقهن وخاصة ضحايا العنف منهن.

٢- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

٩٧- من أهم العقبات والصعوبات والفجوات في هذا المجال، التفاسير الفقهية التي تميز بين الجنسين في الحقوق وتحرم المرأة من حقوقها الإنسانية التي خولها إياها الدين، ومن آثارها الفجوة القائمة بين القوانين ذات العلاقة والتطبيق الفعلي لها، وجهل النساء إما بحقوقهن وإما بكيفية التمتع بها وممارستها؛ والموروث الثقافي والعادات والتقاليد التي مازالت تؤثر في نظرة المجتمع للمرأة؛ والأنماط السلوكية السائدة والمتحكمة في الوسط الاجتماعي والمتشبعة بثقافة اللامساواة بين الجنسين.

٩٨- وتتعهد الدول العربية في هذا المجال بمواصلة التعديلات والإصلاحات القانونية من أجل المساواة بين الجنسين وإعطاء المرأة حقوقها الإنسانية، وبالعمل على تطبيق الحقوق المعترف لها بها حالياً، وبتطبيق المساواة بين الجنسين في الحقوق العملية.

ياء- المرأة ووسائط الإعلام

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

٩٩- من التدابير الناجحة على صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية التي اتخذتها الدول العربية بصفة عامة في هذا المجال سن قوانين جديدة وتعديل القوانين القائمة، ووضع استراتيجية إعلامية وبرامج واتفاقيات إعلامية، ووضع خطة لتدريب العاملين في الإعلام من أجل توعيتهم بقضايا الفوارق بين الجنسين، وإعادة تنظيم وزارة الإعلام، وإنشاء مجالس للإعلام بإشراك المجتمع المدني.

١٠٠- ومن البرامج والمشاريع الناجحة في هذا المجال ما يلي:

(أ) تطرق وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة لقضايا المرأة، إما عن طريق تخصيص صفحات أسبوعية أو بزيادة عدد البرامج التلفزيونية والإذاعية المتعلقة بالموضوع؛

(ب) استخدام القنوات المختلفة للترغيب في استخدام وسائل تنظيم الأسرة؛

(ج) وحث أفراد المجتمع على المشاركة في الانتخابات؛

(د) إشراك المرأة في مناقشة القضايا العامة التي تعرض على المشاهدين وتحسين مضمون برامج المرأة؛

(هـ) توجيه برامج خاصة للمرأة الريفية؛

(و) تخطيط وتطوير البرامج لتشجيع الكوادر من الجنسين للإبداع في مجالات الثقافة والفنون؛

(ز) تعزيز مكانة المرأة في مجال العمل الإعلامي وتطوير مشاركتها ومساهمتها بشكل ملموس على مستوى وزارة الإعلام ومؤسساتها المرئية والمسموعة والمقروءة؛

(ح) تمكين السكان المعزولين من النفاذ إلى المعلومات عن طريق أجهزة الراديو التي تعمل بالطاقة الشمسية.

١٠١- هذا وقامت بعض المنظمات غير الحكومية بإنتاج مجموعة من الأفلام الوثائقية التي تناقش بعض قضايا المرأة مثل قضايا العنف، والطلاق والجنسية.

٢- العقبات والفجوات والتحديات

١٠٢- بالرغم من زيادة نسبة النساء الخريجات من كليات الإعلام، وزيادة نسبة العاملات في التلفزيونات ووكالات الصحف، فإن المرأة في معظم الدول العربية مازالت مغيّبة عن مواقع القرار والتخطيط الإعلامي في كافة مجالاته. كما أن هناك تدن لوجود المرأة في الصحف السياسية من جراء التمييز في الوظائف. وتتخلص العقبات والصعوبات في تركيز أغلبية وسائل الإعلام على الأدوار التقليدية والصورة النمطية للمرأة، وعدم طرح المواضيع الهامة بالنسبة إليها، وعدم إشراكها في المواضيع السياسية ومنها صنع واتخاذ القرار، وسوء استخدام المرأة في الدعاية وعدم وجود قانون يعاقب على ذلك. ومن الصعوبات والتحديات أيضاً ارتفاع نسبة العاطلات من الخريجات من كليات الإعلام، وعدم استفادة النساء الأميات أو سكان البادية من الإعلام المقروء لاقتصار توزيع الصحف على المدار الحضري فقط. وعلاوة على ذلك فإن محدودية توفر الكهرباء في الريف يحرم فئات كثيرة من الجنسين من الاستفادة من خدمات الإعلام المرئي.

١٠٣- وتتعهد الدول العربية ببذل مزيد من الجهد من أجل تعزيز دور الإعلام في مساندة قضايا المرأة، وإبراز قدراتها الفكرية، ونشر فكرة المساواة بين الجنسين، والحد من الصورة النمطية عن المرأة، وتشجيع النساء على القيام بإنتاج إعلامي شخصي حتى لا يبقى هذا الإنتاج حكرا على الرجال.

كاف- المرأة والبيئة

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

١٠٤- من التدابير الناجحة على صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية التي اتخذتها الدول العربية بصفة عامة في هذا المجال سن القوانين الخاصة بالبيئة والتي تنص على حماية المرأة من مخاطر البيئة، وإنشاء مجلس لحماية البيئة بإشراك المجتمع المدني، وتضمين الاستراتيجيات الوطنية محوراً خاصاً بترسيخ البعد البيئي في جميع السياسات.

١٠٥- ومن البرامج والمشاريع الناجحة في هذا المجال إنشاء مشروع المختارات البيئية الذي يهدف إلى إبراز دور المرأة في المجتمع فيما يتعلق بتحسين الوضع البيئي، كما يهدف إلى تعزيز دور المواطن في حماية البيئة وترشيد الاستهلاك، وتعزيز دور المؤسسات الأهلية في دعم مشاريع الوعي البيئي والصحي. ومن البرامج الناجحة أيضاً القيام بحملات وطنية ومحلية تحت شعار من أجل بيئة سليمة، لرفع الوعي البيئي بين الجنسين؛ وإعادة تصنيف المخلفات؛ وتكوين لجنة تطوعية لحماية البيئة وتأسيس محميات للنباتات وبعض الحيوانات؛ ومراعاة البعد البيئي في تخطيط مشروعات المرأة؛ والقيام بدراسات تساعد في رسم

المشروعات الجادة؛ وإشراك المرأة في إدارة شؤون البيئة؛ وتشجيع الهيئات الأهلية على تنفيذ مشروعات لخدمة البيئة والمرأة.

١٠٦- وتم تنفيذ معظم هذه البرامج بالاشتراك مع المؤسسات الدولية المهتمة بتقديم الدعم للمشاريع البيئية والمنظمات غير الحكومية التي ازداد عدد العاملين فيها على قضايا مرتبطة بالبيئة في السنوات الأخيرة، والتي قامت بتنفيذ عدة مشاريع بيئية وأنشطة مختلفة. كما تقوم هذه المؤسسات برصد ومتابعة التشريعات والأنظمة الخاصة بهذا المجال، ورفع وعي المواطنين بقضايا البيئة، ونشر المفاهيم الخاصة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وطرق الحد من التلوث البيئي.

٢- العقبات والفجوات والتحديات

١٠٧- من العقبات والصعوبات في هذا المجال آثار الاحتلال الإسرائيلي وحرب الخليج والحرب على العراق، وغياب المهارات اللازمة لدى النساء لتولي شؤون إدارة البيئة، وقلة الموارد المائية، وانحسار الغطاء النباتي وغيرها من مظاهر تدهور الموارد الطبيعية التي ترغم النساء والرجال على التخلي عن أنشطتهم المدرة للدخل فتتحول المشاكل البيئية إلى سبب من أسباب تزايد عدد السكان وفي مقدمتهم النساء الذين يعانون من الفقر. ومن التحديات في هذا المجال أيضاً الفرق بين المدن والقرى وعدم وعي المرأة الريفية بحقوقها كافة وفي موضوع الميراث خاصة، ومن ثم ندرة حصولها على الموارد خاصة الأرض والقروض التي تسمح لها برفع مستواها المعيشي، علاوة على أن قلة الاهتمام بتمكينها وتدريبها مهنياً واجتماعياً يشكل عائقاً أمام تقدمها ونشر الوعي لديها في هذا المجال. وهذا الواقع يتركها خارج دائرة التأثير وصنع القرار في كل الميادين.

١٠٨- وتتعهد الدول العربية بالعمل على التخفيف من الآثار السيئة للبيئة على المرأة بتمكين النساء من المشاركة في وضع السياسات البيئية ومتابعة رصدها وتوفير بيئة صحية ونشر التوعية البيئية وخاصة بين النساء ورسم المشروعات وتخطيطها وصياغة مناهج تربوية للحافظ على البيئة.

لام- الطفلة

١- السياسات والإجراءات والإنجازات

١٠٩- أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً لهذا المجال في السنوات الأخيرة. ومن أهم التدابير الناجحة على صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية التي اتخذتها الدول العربية في هذا المجال ما يلي:

(أ) تأكيد الدساتير الجديدة على مبدأ المساواة بين الجنسين، وعلى ضرورة توفير الحماية والرعاية الاجتماعية للأطفال؛

(ب) المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل وسن قوانين جديدة خاصة بالأطفال، تتضمن نصوصاً أكثر تحديداً لدور الدولة في رعاية الأطفال وتأمين ظروف نشأتهم السليمة في بيئة صحية، واحترام كرامتهم ونشأتهم؛

(ج) تنقيح القوانين النافذة انطلاقاً من اتفاقية حقوق الطفل، وهناك من الدول من عملت بالإضافة إلى ذلك على دمج مواد خاصة بالأطفال في قانون الأسرة؛

(د) التأكيد على حق الطفلة في التعليم والتكوين والتأكيد على حقها في الحياة وفي السلامة الجسدية والنفسية والحضانة والنفقة والسكن والهوية والاسم والجنسية والتسجيل في الدفتر العائلي؛

(هـ) إعطاء الولد المجهول الأب اسما وعدم تسجيله تحت صفة لقيط ورفع سن الزواج ومنع تشغيل الطفلات الصغيرات؛

(و) تنفيذ مقتضيات اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛

(ز) إنشاء وزارات للدولة؛

(ح) وضع خطة وطنية شاملة لحماية حقوق الأطفال وتحسين أوضاعهم ونمائهم ومستقبلهم ووضع استراتيجية لتنمية الطفولة المبكرة مع خطة عمل؛

(ط) إنشاء مرصد أو مجلس للطفولة وتشكيل لجان وطنية للطفولة والاهتمام بالطفلات ذوات الاحتياجات الخاصة.

١١٠- ومن التدابير والبرامج والمشاريع الناجحة في الدول العربية تشكيل لجان عمل في مختلف الوزارات لدراسة البنود الخاصة بكل منها من اتفاقية حقوق الطفل، وإنشاء دور حضانة ملحقة بالوزارات تقتصر على استقبال أطفال موظفيها فقط، وإنشاء دور حضانة في مراكز محو الأمية لرعاية أطفال المستفيدات، وتقديم بعض الوزارات المعونة المالية الشهرية للأطفال اليتامى وأطفال المسجونين وكذلك الأطفال المعاقين، وإجراء دراسات استقصائية ووضع برامج متنوعة لتنمية مواهب الأطفال ورعاية احتياجاتهم الثقافية والصحية، وتنظيم ورش عمل ورحلات علمية. كما تم إنشاء برلمان الطفل الذي يهدف إلى زيادة وعي الأطفال من الجنسين بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن أجل حماية الطفلات من العنف الموجه ضدهن، نظمت بعض الحكومات حملة ضد الاستغلال الجنسي للأطفال، وأنشأت المنظمات غير الحكومية دور الأمان للأطفال.

٢- العقبات والفجوات والتحديات

١١١- من أمثلة العقبات والصعوبات والفجوات في هذا المجال عدم تفعيل القوانين ذات العلاقة، وغياب استراتيجية وطنية للطفل، وقلة رياض الأطفال وانعدام المجانية منها، وانتشار ظاهرة ختان البنات على نطاق واسع في بعض الدول، والفجوة في التعليم بين الجنسين، والعامل الثقافي خاصة في البوادي، والتنشئة الأسرية التقليدية، والزواج المبكر، وقلة البرامج حول حقوق الطفلة، وجنوح الأحداث، والعنف ضد الأطفال في المجالين العام والخاص، والتسول باستعمال الأطفال، والتشرد الناتج عن التفكك الأسري أو الحرمان من الحماية الأسرية، والاستغلال الجنسي للأطفال، ومصير الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً صعبة، والمعوقين الذين يواجهون غياب هياكل الإيواء.

١١٢- وتعهدت الدول العربية عموما في هذا المجال بإدخال التعديلات اللازمة على قوانينها لصالح الطفلة، وتوفير التعليم لها، وتدريب العاملين في الأجهزة المختلفة على حقوقها والتوسع في مدارس الفصل الواحد للتلميذات وتنقية الكتب المدرسية من مظاهر التمييز ضدها.

ثالثاً- الترتيبات المؤسسية

١١٣- تعزيزاً للمساواة بين الجنسين التي تنص عليها أغلبية الدساتير والقوانين العربية، وطموحاً في تحقيقها في كافة المجالات، ودعماً لتمكين المرأة ورفعاً لشأنها بما يحقق لها مساهمة أكبر وأشمل في عملية التنمية، كمواطن يتمتع بكامل أهليته في الشراكة البناءة، ودعماً لمتابعة وتنفيذ منهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بذلت الدول العربية من أجل ذلك، جهودا ملموسة في تطوير الإطار المؤسسي، حيث عملت على إنشاء آليات متعددة، وعلى اتخاذ تدابير مؤسسية متنوعة، مما أدى إلى تقدم ملموس في مركز المرأة. ولكن بالرغم من ذلك مازالت الفجوات والتحديات قائمة.

ألف- الآليات المؤسسية الوطنية

١١٤- أوصى المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، ومنهاج العمل المنبثق عنه، بالعمل على إنشاء هيئات وآليات وطنية مناسبة للنهوض بالمرأة، و"منحها صلاحيات التخطيط والدعوة لإحراز تقدم في مجال النهوض بالمرأة ورصد خطى هذا التقدم" منهاج عمل (بيجين، الفقرة ٢١٧). وعملاً بذلك، ولترجمة المساواة الدستورية بين الجنسين في السياسات المؤسسية والقطاعية والتشريعية، قامت أغلبية الدول العربية، بصفة عامة، بإحداث وزارات جديدة مكلفة إما بالمرأة والطفولة أو وزارات من بين المهام الموكلة إليها قضية المرأة كالوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، أو الوزارة المكلفة بالتنمية السياسية. وفي عدد من الدول توجد في نفس الوقت وزارة خاصة بالمرأة ووزارة خاصة بحقوق الإنسان، كما أنشأت مجموعة من الدول، بالإضافة إلى ذلك، وحدات للمرأة في وزارات متعددة بغرض تطبيق مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس.

١١٥- ومن ناحية ثانية عملت الدول العربية على إحداث لجان وهيئات ومجالس وطنية أوكلت إليها مجموعة من المهام الرئيسية منها التنفيذية والتنسيقية والاستشارية. ومن أهم هذه المهام ما يلي:

(أ) وضع السياسات العامة المتعلقة بشؤون المرأة؛

(ب) مراجعة كافة القوانين النافذة المتعلقة بالمرأة واقتراح البديل في حالة وجود تمييز بين الجنسين فيها أو ما يجب اتخاذه من جديد تنفيذاً لمجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين؛

(ج) المشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له علاقة بشؤون المرأة، بل هناك من الدول من لم تكتف بالمشاركة فقط بل كلفت هذه الهيئات الوطنية بإعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية وتحديثها وتطويرها كلما تغيرت الظروف والأوضاع، وكذلك بمتابعة تنفيذها ومتابعة ما تم اتخاذه من سياسات عامة متعلقة بشؤون المرأة؛

(د) تشكيل شبكات اتصال سواء بين هذه الهيئات الوطنية وبين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية، أو بينها وبين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية أو بينها وبين المنظمات الدولية المحلية والإقليمية؛

(هـ) تنظيم اللقاءات الثقافية والبرامج التدريبية حول المرأة وحول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها؛

(و) القيام بالدراسات اللازمة؛

(ز) دمج منظور نوع الجنس في رسم السياسات والخطط، وتمثل فرق المتابعة التي أنشأتها المؤسسات الحكومية في بعض الدول العربية تجربة هامة في مجال دمج قضايا الجنسين في السياسات والاستراتيجيات القطاعية وتحليلها، وتتشكل هذه الفرق من ممثلي نقاط الارتكاز في مختلف القطاعات الوزارية والمجتمع المدني؛

(ح) المناصرة لدى أصحاب القرار في هذا الشأن، ولدى الشركاء في مجال التنمية والمجتمع المدني بغية تبني مقاربة النوع، ومراعاتها في البرامج الإنمائية؛

(ط) تكوين قاعدة بيانات مصنفة حسب الجنس وتجنيد الموارد اللازمة لذلك.

١١٦- وإلى جانب هذا كله، أنشأت بعض الدول العربية لجاناً في المجالس البرلمانية، خاصة بالمرأة والطفل، تقوم باقتراح تعديل التشريعات القائمة المتعلقة بالمرأة أو بوضع قانون جديد للنهوض بأوضاعها، كما تقوم بمناقشة مقترحات التشريعات والقرارات المتعلقة بالمرأة التي تقدم من جهات أخرى قبل عرضها على السلطة التشريعية.

١١٧- والشركاء الرئيسيون على المستوى التنفيذي لكل من هذه الهيئات هم المديريات والدوائر والقطاعات التابعة لمختلف الوزارات المعنية بأوضاع المرأة في الهيئات والأجهزة الوطنية مثل الجهاز المركزي للمعلومات أو الإحصاءات الذي يبدي اهتماماً ملحوظاً بمراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع إحصاءاته، كما يقوم بدعم أهداف الأجهزة الحكومية من خلال الاستغلال الأمثل لتقنية المعلومات، وفي مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات النسائية والمؤسسات الحقوقية.

١١٨- وتتمتع بعض هذه الآليات الوطنية بموارد بشرية من أطر إدارية وخبيرات ومختصات في مجال المرأة وقضايا الجنسين كما تتمتع بالمعدات المكتبية الضرورية، والموارد المالية المحلية مباشرة من الحكومة، إضافة إلى أنها تلتمس في أدائها لمهامها وفي تمويلها للبرامج والنشاطات التي تقوم بها في هذا الصدد موارد مالية محلية وأجنبية خاصة من المنظمات الدولية المحلية والإقليمية. وتتمتع هذه الآليات بعلاقة مباشرة مع أعلى مستويات صناعة القرار السياسي في الدولة، وتعمل بشكل عبر وزاري على قضايا المرأة ممثلة بمديرية أو دائرة المرأة في بعض الوزارات المعنية والكثير من القطاعات التنموية.

باء- التدابير المستقبلية في مجال الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة:

١١٩- تتعهد الدول العربية بصفة عامة بأن تتخذ تدابير مستقبلية في مجال الآليات المؤسسية منها إقرار استراتيجية النهوض بالمرأة التي هي في قيد الإعداد في بعض هذه الدول؛ وإعداد برنامج عمل وطني للنهوض بالمرأة؛ وإنشاء آليات لرصد التمييز بين الجنسين سواء في المؤسسات الرسمية أو الأهلية؛ وإقامة شراكة بين الوزارات والأجهزة المعنية لتسهيل قنوات التعاون بين تلك الأجهزة ومختلف الآليات المؤسسية الوطنية المعنية بالمرأة بقصد التنسيق؛ وبإشراك هذه الآليات المؤسسية في برنامج عمل الوزارات المعنية بقضايا المرأة.

رابعاً- التحديات الرئيسية والتدابير المستقبلية لمواجهتها

ألف- التحديات الرئيسية

١٢٠- هناك مجالات من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، التي حصل فيها تقدم جيد كمجال التعليم والصحة، وهناك منها ما حصل فيه تقدم أقل مقارنة بالأولى كمجال حقوق الإنسان للمرأة ومجال العنف ضد المرأة، وذلك لأن الأهداف الخاصة بالمرأة فيها جاءت متعارضة مع الوضع الاجتماعي والثقافي السائد، الأمر الذي أدى إلى التعثر في تنفيذها.

١٢١- ولهذا وبالرغم من البرامج والمشاريع التي اتخذت لتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة، فلا بد من المزيد من العمل والمزيد من البرامج والمشاريع والتدابير، وبالتالي من اتخاذ إجراءات في المستقبل، بحسب الأولويات التي تحددها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد أصبح بعض هذه المجالات في حاجة ملحة إلى العمل أكثر من مجالات أخرى كمجال المرأة والفقر، والمرأة والاقتصاد، وحقوق الإنسان للمرأة، والعنف ضدها. ويتطلب تنفيذ هذا العمل أساساً تجاوز التحديات الرئيسية.

١٢٢- وتتلخص التحديات الرئيسية عموماً في النقاط التالية:

(أ) محدودية الإمكانيات المؤسسية للأجهزة والآليات الوطنية؛

(ب) الأوضاع الاقتصادية الصعبة والأوضاع السياسية غير المستقرة وضعف الموارد المالية؛

(ج) قلة الآليات المتخصصة في دمج نوع قضايا الجنسين، وقلة برامج التوعية والتدريب في مجال خصوصيات الجنسين؛

(د) العوامل الاجتماعية والثقافية والتداخل الكبير بين أهداف مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة، مما يقتضي معالجتها بشكل متكامل وفي إطار متعدد الأبعاد وليس بطريقة متجزئة؛

(هـ) طبيعة الإطار الدولي لمعالجة واقع المرأة، والذي ركز على ملامح دولية مشتركة، وأهمل الخصوصيات المحلية والإقليمية والواقع القائم بكل مكوناته، والتي هي بالغة الأهمية في المنطقة العربية، خاصة في مجال التشريعات.

باء- التدابير المتخذة لمواجهة التحديات

١٢٣- لمواجهة التحديات أعلاه، وضعت مجموعة من الدول العربية برنامج عمل يتضمن المجالات ذات الأولوية، ومجموعة من التدابير والإجراءات والمبادرات التي تعتزم اتخاذها ما بعد عام ٢٠٠٥.

١٢٤- وفي ظل كل الأوضاع الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية تتلخص المجالات ذات الأولوية بالنسبة لهذه الدول، والتي يتعيّن العمل عليها في السنوات الخمس القادمة في مجال المرأة والفقر، ومجال المرأة والاقتصاد، ومجال حقوق الإنسان للمرأة ومجال العنف ضدها، مع التركيز على محاور أساسية تمثل في الوقت ذاته أولويات ملحة للمرأة، من أهمها:

(أ) التعديلات التشريعية لصالح المرأة، مع التركيز خاصة على حقوقها الأسرية وحقوقها المدنية والسياسية، من خلال تطبيق مقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) التمكين الاقتصادي؛

(ج) الحماية الاجتماعية؛

(د) الآليات المؤسسية.

١٢٥- ولدعم عملية التنفيذ ستركز البرامج والمشاريع على: تفعيل المواد التي تنص على المساواة بين الجنسين الواردة في الدستور وفي غيره من القوانين؛ ومراجعة مقتضيات القوانين الخاصة بالمرأة وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وتنظيم برامج التوعية والتثقيف للمرأة، ودمج قضايا الجنسين في الخطط والمؤسسات الوطنية وتوفير إحصاءات تفصيلية ومؤشرات دقيقة مصنفة حسب الجنس؛ وتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة الفقيرة؛ والاستمرار في تدريب وتأهيل المرأة على التكنولوجيا الحديثة لإدماجها في سوق العمل وتحسين مستواها الاجتماعي؛ والتشجيع على وضع مختلف الآليات الوطنية؛ والعمل على تغيير الصورة النمطية عن المرأة في وسائل الإعلام.

الجزء الثاني- تقييم جهود الدول العربية والتحديات الراهنة والتدابير التطلعية للنهوض بالمرأة والفتاة وتمكينهما

١٢٦- بعد الاستعراض الذي تضمنه الجزء الأول من هذا التقرير لجهود الدول العربية في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات الأخرى التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، يتضمن هذا الجزء تلخيصاً لهذه الجهود، وتقييماً لما سجلته من إنجازات، وطرحاً للتحديات الراهنة، تمهيداً لاقتراح مجموعة من التدابير التطلعية الغاية منها تحسين ودعم عملية التنفيذ في السنوات الخمس المقبلة للنهوض بالمرأة والفتاة وتمكينهما.

أولاً- تلخيص جهود الدول العربية

ألف- الإنجازات

١٢٧- حققت الدول العربية إنجازات بارزة من أهمها:

١٢٨- اعتمدت الدول العربية سياسة تفعيل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما ينسجم وما شهده وضعها من تطور وانخراط متزايد في مختلف القطاعات. وفيما يلي أهم الإنجازات التي حققتها.

(أ) من الناحية المؤسسية

١٢٩- بذلت الدول العربية جهوداً ملموسة في تطوير الإطار المؤسسي عن طريق إنشاء آليات وهيئات وطنية متعددة، واتخاذ تدابير مؤسسية متنوعة منها: (١) استحداث وزارات جديدة مكلفة بالمرأة وبحقوق الإنسان وبالتنمية السياسية؛ (٢) وإنشاء وحدات للمرأة في وزارات متعددة بغرض تطبيق نهج عدم التمييز على أساس الجنس؛ (٣) وإنشاء آليات وطنية خاصة على أعلى مستوى أو تعديل مهام الآليات القائمة منها بما يتلاءم مع ما ينص عليه منهاج عمل بيجين بشأن الآليات الوطنية.

١٣٠- وقد أوكلت إلى تلك الآليات مجموعة من المهام الرئيسية التي تتراوح بين تنفيذية وتنسيقية واستشارية، ومن أهمها، وضع السياسات العامة المتعلقة بشؤون المرأة؛ ومراجعة كافة القوانين النافذة المتعلقة بالمرأة؛ واقتراح البديل في حالة وجود تمييز بين الجنسين فيها أو ما يجب اتخاذه من قوانين جديدة تنفيذا لمجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين؛ والمشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع يعنى بشؤون المرأة؛ والعمل مباشرة على إعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية وتحديثها وتطويرها كلما تغيرت الظروف والأوضاع، وكذلك متابعة تنفيذها ومتابعة ما تم اتخاذه من سياسات عامة متعلقة بشؤون المرأة؛ وإنشاء شبكات اتصال؛ وتنظيم اللقاءات الثقافية والبرامج التدريبية؛ وإجراء الدراسات اللازمة؛ ووضع قاعدة معلومات مصنفة حسب الجنس لتكون أساسا للتخطيط والمتابعة؛ ودمج منظور قضايا الجنسين في رسم السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية.

١٣١- ولهذه الهيئات علاقة مباشرة بأعلى مستويات صنع القرار السياسي في الدول، وتعمل عبر الوزارات على قضايا المرأة، ممثلة بمديرية أو دائرة المرأة في بعض الوزارات المعنية والكثير من القطاعات التنموية.

يتمثل في تلك الهيئات والأجهزة الوطنية الشركاء الرئيسيون على المستوى التنفيذي في المديريات والإدارات والقطاعات التابعة لمختلف الوزارات المعنية بوضع المرأة بكل مكوناتها.

١٣٢- وأنشأت بعض الدول العربية كذلك لجاناً خاصة بالمرأة والطفل في المجالس البرلمانية، تتولى إما اقتراح التعديلات على التشريعات المعمول بها المتعلقة بالمرأة أو بوضع قانون جديد للنهوض بأوضاعها، كما تتولى مناقشة مقترحات التشريعات والقرارات المتعلقة بالمرأة التي تقدم من جهات أخرى قبل عرضها على السلطة التشريعية.

١٣٣- وفيما يتعلق بآليات المتابعة والرصد لقياس التقدم المحرز في مجال التنفيذ، عملت بعض الدول العربية على إنشاء العديد منها، بحيث تتضمن كل خطة لدمج منظور الجنسين في المؤسسات الوطنية جزءا خاصا بالمتابعة والرصد والآليات اللازمة لذلك.

١٣٤- وعملت هذه الدول أيضاً على إنشاء مؤسسات ومراكز وجمعيات حقوقية مستقلة، تتولى مهام مساءلة الحكومات في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، وتشكل وسيلة المساءلة الوطنية في قضايا التمييز بين الجنسين بكافة أشكاله وأنواعه، من خلال أهم الآليات التي تستخدمها وهي آلية الشكاوى.

١٣٥- ولدعم متابعة وتنفيذ منهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، قامت غالبية الدول العربية بالتشارك مع المنظمات غير الحكومية، بوضع خطة واستراتيجية وطنية، والعديد من الخطط القطاعية المتنوعة المواضيع من اجل النهوض بالمرأة وتمكينها، وحل المشاكل التي تواجهها في كافة المجالات. ومن تلك الخطط خطة إدماج المرأة في التنمية وخطة القضاء على العنف ضد المرأة. وقد استعيض عن خطة العمل الوطنية التي وضعت بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بخطة أخرى بل وبدأ العمل في بعض الدول على وضع خطة أخرى للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

١٣٦- وكان للخطط الوطنية وما انبثق منها من خطط قطاعية واستراتيجيات متنوعة دور أساسي في تحقيق نجاح هام في مجال السياسة العامة، وفي تحقيق منجزات في كثير من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، وفي تحقيق تقدم ملموس نحو بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية

١٣٧- وتركز الإستراتيجيات على التعديلات التشريعية، وعلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وعلى أهمية الوصول والتحكم بالموارد الاقتصادية، وعلى الفرص المتساوية في مختلف المجالات. وقد أقدمت بعض الدول على مراجعتها ومراجعة آليات العمل على تنفيذها، في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والتطورات التي طرأت على أوضاع المرأة خلال العقد الأخير من ناحية، وفي ضوء الدروس المستقاة من التنفيذ والنتائج والإنجازات التي تحققت من ناحية أخرى.

١٣٨- وأنشأت بعض الدول أيضاً فرقاً لمتابعة قضايا الجنسين، تمثل تجربة هامة في مجال دمج مقاربة النوع في السياسات والاستراتيجيات القطاعية وتحليلها، وتضم ممثلي نقاط الارتكاز في مختلف القطاعات الوزارية والمجتمع المدني. وقد تمكنت مجموعة من الدول من تطبيق نهج عدم التمييز على أساس الجنس في بعض مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين.

١٣٩- وفي مجال البيانات والإحصاءات، حددت كل دولة مجالات الاهتمام الحاسمة بالنسبة إليها انطلاقا من أولويتها، وعموما لا تزال الإحصاءات المصنفة حسب الجنس ضمن كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة، إشكالية ملحة. فباستثناء الإحصاءات الصادرة عن الأجهزة الإحصائية العامة، لا تزال العديد من المؤسسات الحكومية إن لم تكن كلها في بعض هذه الدول، تصدر تقاريرها السنوية والدورية بدون تصنيف، الأمر الذي جعل بعض آلياتها الوطنية تولي هذه المسألة أهمية مضاعفة.

١٤٠- وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني، تضطلع المنظمات غير الحكومية النسائية بدور رئيسي في المتابعة والرصد لقياس التقدم المحرز في تطبيق منظور نوع الجنس، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المجالات، كما إنها تشكل في بعض هذه الدول قوة مطلبية، وقوة ضغط، وقوة اقتراح من أجل تحقيق ذلك. كما عملت بعض الحكومات على إشراك هذه المنظمات رسمياً في معظم الآليات التي أنشأتها بهدف متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

(ب) من الناحية التشريعية

١٤١- تشمل الإنجازات في تشريع دساتير جديدة أو تعديل بعض الدساتير السارية بحيث تنص على قاعدة المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس، في كل ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مع تأكيد البعض منها على واجب الدولة في دعم حقوق المرأة، وعلى سن التشريعات الخاصة لحماية الأسرة وأفرادها وعلى احترام حقوق الإنسان.

١٤٢- كما تشمل الإنجازات التشريعية إصدار قوانين جديدة، وتعديل وإصلاح مجموعة من القوانين النافذة بما يتلاءم مع مضمون المواد غير المتحفظ عليها من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما إن هناك مشاريع قوانين متنوعة معروضة حاليا على المجالس النيابية. ومن أهم الإنجازات المحققة في هذا الصدد مراجعة بعض الدول لقانون الأسرة بما يكفل المساواة بين الجنسين في المجال الخاص؛ ومراجعة غالبية الدول لمجموعة من قوانينها بما يلغي التمييز ضد المرأة ويحقق المساواة على أساس النوع في المجال العام. وبالتالي تحققت للمرأة من خلال هذه المراجعة مكاسب تشريعية هامة.

١٤٣- وصادقت بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، ومنها الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة والطفل. كما نشرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية وأعطتها صفة الإلزامية ومن المتوقع أن تنجز دول أخرى ذلك مع نهاية هذا العام. وتقوم حاليا بعض الدول العربية بدراسة مبررات تحفظاتها على هذه الاتفاقية، من أجل سحبها، إما لأن واقع المرأة الفعلي فيها تجاوز تلك التحفظات، وإما لأن هناك توجهات سياسية عليا من أجل المساواة بين الجنسين وإعطاء المرأة حقوقها الإنسانية.

١٤٤- وقد حظيت قضايا المرأة بحصة مهمة من مناقشات الحكومات والمجالس وبإيعاز من الآليات الوطنية، حظيت مقاربة النوع الاجتماعي بالنقاش على المستوى الحكومي.

١٤٥- وحظيت كذلك كل مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، والمبادرات والإجراءات التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة باهتمام الدول العربية، حيث بذلت جهود في كل مجال تضمنت مجموعة ضخمة من التدابير والإجراءات والبرامج والمشاريع والآليات نجح عدد مهم منها في

كثير من المجالات، كما تحقق تقدم ملموس نحو بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أولت كل الدول العربية بعض المجالات، اهتماما خاصا مثل مجال الطفلة والتعليم الذي نجحت فيه على المستوى الكمي والنوعي.

باء- العقبات والفجوات

١٤٦- في تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، اتضح لدى معظم الدول العربية أن هناك صعوبات وعقبات وفجوات وتحديات لا تزال قائمة، وبالتالي تحول دون تمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز بين الجنسين. وتتلخص العقبات والصعوبات الأساسية والرئيسية عموماً فيما يلي:

(أ) قلة الموارد المالية المتاحة، فالتمويل يشكل العنصر الأساسي لإنشاء مختلف المشاريع والبرامج والتدابير وتنفيذها، وخصوصا المتعلقة بالمرأة، والتمويل الخارجي للمشاريع الوطنية يواجه تحديات بالإضافة إلى الصعوبات الداخلية التي قد يواجهها هذا التمويل؛

(ب) الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة، وآثار الاحتلال والحروب، وكلها تؤدي دوراً أساسياً في تحديد الأولويات الوطنية؛

(ج) الأوضاع الإقليمية السياسية، ففي بعض الدول تنعكس الأوضاع الإقليمية مباشرة على الأوضاع الداخلية، وبالتالي تشكل عاملاً حاسماً في تحديد القضايا المطروحة للعمل، وآلية العمل عليها، والتمويل المخصص لها. وهذا يعرّض الأولويات الوطنية لتغيير مستمر ومن ثم يجعل استدامة العمل على قضايا المرأة وضمن مجالات محددة أمرا صعبا، ويزداد صعوبة إذا أضيف إلى كل هذا العقبات الاقتصادية والاحتلال بالنسبة للدول المعنية؛

(د) سوء استغلال التعاليم الدينية عن طريق نشر تفاسير تميز بين الجنسين في الحقوق وتحرم المرأة من حقوقها الإنسانية التي خولها إياها دينها، وتحول دون تفعيل القوانين، وتوسّع الهوة القائمة بين نص القوانين والتطبيق الفعلي لها؛

(هـ) ضعف آليات التنسيق والرصد والمتابعة والمساءلة وضعف تكوين أعضائها؛

(و) محدودية ترجمة الالتزام النسبي في السياسات العامة بمنظور النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والمشاريع، وأثناء رصد الميزانيات، وكذلك دمجه في الهياكل التنظيمية لمختلف مؤسسات الدولة؛

(ز) لا تزال الإحصاءات المصنفة حسب الجنس ضمن كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة، إشكالية ملحة في هذه الدول، ولا تزال معظم المجالات بحاجة إلى تعزيز نمط البيانات عنها عموماً، والبيانات المصنفة حسب الجنس خصوصاً، مثل البيئة والفقر والعنف. فالبيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس في الوثائق والتقارير الرسمية لا تجسد الصورة الحقيقية لفجوة النوع والمستوى الحقيقي لإسهامات وأدوار المرأة في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية؛

(ح) لا تزال المؤسسات الرسمية والأهلية بحاجة إلى التوعية بأهمية التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار مشاركة المرأة في جميع مراحل التنمية، ولا تزال الحاجة ماسة إلى تعزيز قدرات الأفراد من الجنسين، وزيادة وعيهم بقضايا الجنسين لإدراك قضايا اختلاف النوع والأخذ بها في جميع البرامج؛

(ط) ضعف البنية الأساسية وأثر العولمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء، والفجوات بين الجنسين التي تشكل في كل المجالات تحديا أساسيا أمام تحقيق المساواة؛

(ي) لا يزال الموروث الثقافي والاجتماعي يشكل عقبة أساسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين ومن ثم التنفيذ الكامل لمحاور بيجين ولمجالات الاهتمام الحاسمة وللغايات والأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً- تقييم جهود الدول العربية

١٤٧- في البداية لا بد من الإشارة إلى أن تقييم جهود الدول العربية في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة وما حققته من إنجازات حتى اليوم، يتطلب، ضمن ما يتطلبه، استحضار واقع الأمس قبل الحكم على جهود اليوم. ويمكن إيجاز التقييم في الاستخلاصات التالية.

ألف- إنجازات أساسية ملموسة

١٤٨- يمكن إيجاز الإنجازات فيما يلي:

(أ) اعتماد سياسة تفعيل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وما كان ذلك ليتحقق لولا وجود إرادة سياسية عليا في مجموعة من الدول العربية لإشراك المرأة في التنمية الوطنية الشاملة والنهوض بها وتمكينها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. وذلك أدى إلى اهتمام متزايد بمختلف قضايا المرأة وفي كل المجالات والقطاعات، بحيث أصبحت هذه القضايا أساسية، وأدرجت بين أولويات السياسات التنموية، وقد برز هذا الاهتمام جليا على المستويين الرسمي والأهلي؛

(ب) وضع خطط عمل، واستراتيجيات وطنية لدعم تنفيذ هذه السياسة؛

(ج) إنشاء آلية وطنية خاصة على أعلى مستوى أو تعديل مهام الآليات القائمة من أجل ضمان تنفيذ هذه السياسة في جميع المجالات القطاعية، وقد أنيطت بهذه الآلية، كمرجعية حكومية، مهمتان: مهمة التنسيق ومهمة الرصد والمتابعة؛

(د) إنشاء مؤسسات ومراكز وجمعيات حقوقية مستقلة، تتولى مهام مساءلة الحكومات في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، وبذلك تشكل آلية للمساءلة في قضايا التمييز بين الجنسين بكافة أشكاله وأنواعه؛

(هـ) إعداد برنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة أو وضع عدة مشاريع ليتم العمل عليها لمدة خمس سنوات في إطار متابعة تنفيذ خطط العمل الوطنية، وقد بلورت بعض هذه الدول بالإضافة إلى ذلك عدة خطط قطاعية متنوعة؛

(و) وضع خطة وطنية ثانية للسنوات الخمس التالية، وبدأ العمل في بعض الدول على وضع خطة ثالثة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠؛

(ز) كان للخطط الوطنية والخطط القطاعية والاستراتيجيات المتنوعة التي انبثقت منها دور أساسي في تحقيق نجاح هام في مجال السياسة العامة، وفي تحقيق عدد من الإنجازات في كثير من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، وفي تحقيق تقدم ملموس نحو بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ح) ساهمت مصادقة معظم الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم تقاريرها، وكذلك التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، إما في إصدار قوانين جديدة، وإما في تعديل وإصلاح مجموعة من القوانين النافذة، وإما في صياغة مشاريع قوانين متنوعة معروضة حاليا على المجالس النيابية. كما إن بعض الدول نشرت هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية ومن ثم أعطتها صفة الإلزامية، وحاليا تدرس بعض الدول مبررات تحفظاتها على مواد الاتفاقية بهدف سحبها؛

(ط) ومن أهم الإنجازات المحققة في مجال التشريع، هي مراجعة بعض الدول لقانون الأسرة بما يكفل المساواة بين الجنسين في المجال الخاص، ومراجعة غالبية الدول لمجموعة من قوانينها بما يلغي التمييز ضد المرأة ويحقق المساواة على أساس الجنس في المجال العام؛

(ي) حظيت قضايا المرأة بحصة مهمة من مناقشات الحكومات والمجالس النيابية، كما حظي نهج التوازن بين الجنسين بالمناقشة على المستوى الحكومي، وأدّى ذلك إلى الأخذ بهذا النهج ودمجه في مختلف الخطط والاستراتيجيات القطاعية التي وُضعت بعد ذلك، وضمن مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها؛

(ك) إنشاء فرق متابعة النوع التي تمثل تجربة هامة في مجال دمج مقاربة النوع في السياسات والاستراتيجيات القطاعية؛

(ل) جهود ملموسة في تطوير الإطار المؤسسي تمثلت في إنشاء آليات وهيئات وطنية متعددة، واتخاذ تدابير مؤسسية متنوعة.

باء- التقدم المحرز

١٤٩- يمكن إيجاز التقدم المحرز بالنقاط التالية:

(أ) اعتماد سياسة تفعيل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) اشراك المرأة في التنمية الوطنية الشاملة والنهوض بها؛

(ج) بعض مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، والتي تم فيها كذلك تطبيق نهج عدم التمييز على أساس الجنس؛

(د) إنجاز البرامج والمشاريع، واتخاذ الكثير من الإجراءات، وتحقيق عدد من الإنجازات في كثير من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين؛

(هـ) الوفاء بمجوعة من الالتزامات المحددة التي قطعتها الدول على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وفي خطط العمل الوطنية؛

(و) وضع الخطط القطاعية والاستراتيجيات المتنوعة؛

(ز) الإصلاحات في مجال السياسة العامة؛

(ح) بلوغ مجموعة من الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ط) المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونشرها، ومراجعة التحفظات بهدف سحبها؛

(ي) إصدار القوانين، وتعديل وإصلاح القوانين النافذة منها، انطلاقا من قاعدة المساواة بين الجنسين في المجالين الخاص والعام؛

(ك) الأخذ بمقاربة النوع الاجتماعي وإدماجها في الخطط والاستراتيجيات وضمن وزارات ومؤسسات وقطاعات الدولة.

جيم- مبادرات ومؤشرات ذات دلالة

١٥٠- من المبادرات والمؤشرات التي تدل على التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة:

(أ) فتح باب الاجتهاد في المجال الديني وتبني مرجعية المساواة، بحيث صيغت نصوص جديدة لقانون الأسرة؛

(ب) إدراج مواد جديدة في قانون العقوبات تجرم بعض ظواهر العنف ضد المرأة مثل ظاهرة التحرش الجنسي، والعنف المنزلي، وكذلك تعديل بعض مواد هذا القانون فيما يتعلق مثلا بجرائم الشرف؛

(ج) إنشاء مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان؛

(د) تخصيص بند في الميزانية العامة لتوفير التدريب والتأهيل؛

(هـ) توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي (التأمينات والمساعدات)، وزيادة الحد الأدنى للأجور وزيادة فرص العمل؛

(و) تطوير النظام التربوي ورفع كفاءته الداخلية مع مراعاة مفهوم التوازن بين الجنسين، وتنقية الكتب المدرسية من الصور التي تنطوي على تمييز ضد المرأة ومن الكلمات التي تمس بكرامتها؛

(ز) تقليص الفجوة القائمة بين الجنسين في مجموعة من المجالات، وازدياد استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وخفض نسب معدلات وفيات الأطفال والنساء، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وازدياد معدّل عمر النساء المسنات، وانخفاض معدل الخصوبة الكلي للمرأة الواحدة، ومعدل المواليد، ووفيات الأطفال الرضع، ووفيات الأمهات، والرعاية قبل الولادة وبعدها، وتشخيص ومعالجة الأمراض المتنقلة بالجنس، والكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم؛

(ح) حضور المرأة في كل القطاعات، ومنها مثلاً، القطاع الحكومي حيث تشغل منصب وزير ومدير في الدوائر الحكومية، وقطاع القضاء منصب رئيسة محكمة ووكيلة نيابة عامة، وقطاع التعليم في منصب رئيسة وعميدة لبعض الجامعات والمؤسسات التعليمية ومديرة قسم في وزارة التعليم والأكاديميات، وقطاع المصارف في منصب رئيسة مجلس إدارة، وفي رئاسة العديد من الإدارات والأقسام وعضوية العديد من اللجان الهامة التي ترسم السياسات، وفي الأحزاب السياسية والنقابات.

دال- النقائص والثغرات

١٥١- على الرغم من تحقيق تقدم ملموس في مركز المرأة، تبقى نقائص تحول في مجموعة من الدول العربية دون إحداث تغييرات جذرية وفعالة في العديد من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، أو تعطل في البعض الآخر أي اتجاه نحو تسريع الإجراءات الآيلة إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن أهم هذه النقائص:

(أ) لم تدرج قضية المرأة بعد في برنامج عمل بعض الحكومات العربية ولم توضع على قائمة سلم أولوياتها، ولعل مرد ذلك أن بعض المشاكل السياسية والاقتصادية فيها تفوق في أهميتها قضية المرأة؛

(ب) ضعف التزام صانعي القرار بالمتابعة الجدية والمنتظمة لتطبيق السياسات والخطط والاستراتيجيات التي جرت الموافقة الرسمية على مقتضياتها؛

(ج) محدودية ترجمة الالتزام النسبي في السياسات العامة بمنظور التوازن بين الجنسين في الخطط والبرامج والمشاريع، وأثناء رصد الميزانيات، وكذلك دمجه في الهياكل التنظيمية لمختلف مؤسسات الدولة؛

(د) تتقاطع برامج كثيرة مع معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية وأحيانا تتسع دائرة التقاطع لتشمل العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية؛

(هـ) ضعف آليات التنسيق والرصد والمتابعة والمساءلة وضعف تكوين أعضائها؛

(و) لا تزال الإحصاءات المصنفة حسب الجنس ضمن كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة، إشكالية ملحة في هذه الدول، فمعظم المجالات لا تزال بحاجة إلى تعزيز نمط البيانات عنها عموماً، والبيانات المصنفة حسب الجنس خصوصاً؛

(ز) سوء استغلال التعاليم الدينية عن طريق نشر تفاسير تميز بين الجنسين في الحقوق وتحرم المرأة من حقوقها الإنسانية التي منحها إياها دينها؛

(ح) عدم تفعيل القوانين إضافة إلى الهوة القائمة بين نص القوانين وتطبيقها الفعلي؛

(ط) عدم توفر الالتزام السياسي الفعلي لدى صانعي القرار تجاه رأب الفجوة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية، حيث الفجوة بين الخطاب المؤيد للمساواة وتكافؤ الفرص والتطبيق العملي له. ولهذا وبالرغم من المشاركة المتزايدة في معظم القطاعات، لا تزال المرأة في بعض الدول العربية مهمشة في مراكز صنع القرار، ومحرومة من مناصب معينة، وحتى تطبيق نظام الحصص لصالح المرأة، ولو كتدبير مؤقت، ما زال يواجه بعض الصعوبات والتحيات؛

(ي) بروز ظاهرة تأنيث الفقر؛

(ك) لا تزال الوضعية الصحية للنساء مصدر انشغال، ونسبة الأمية في صفوف النساء مرتفعة مقارنة بالرجال، والهوة واضحة في مستوى التعليم، ولا سيما في المناطق القروية، والمرأة تتعرض لأنواع الانتهاكات والعنف الجسدي والنفسي والجنسي، ولا تزال ثقافة التحيز ضد المرأة مستمرة في التشغيل، والأجر، والترقية، وفي التدريب المهني، ويساء استخدامها في الدعاية والإعلان؛

(ل) لا تزال بعض الظواهر قائمة، ومنها ختان البنات، والزواج المبكر، وجنوح الأحداث والعنف ضد الأطفال؛

(م) لا تزال بعض التباينات قائمة، ومنها تباين الفرص التنموية بين بلد عربي وآخر، وتباين الأوضاع بين المرأة الحضرية والريفية والغنية والفقيرة والمعافاة وذات الاحتياجات الخاصة؛

(ن) لا تزال الفجوات بين الجنسين تشكل في كل المجالات تحديا أساسيا أمام تحقيق المساواة: فنوعية التعليم مثلاً لا تزال إشكالية أساسية، وبطالة النساء مشكلة حقيقية، والفجوة في المشاركة السياسية قائمة وعلى كافة مستويات صنع القرار، والعنف ضد المرأة يزداد ويقوى، والقوانين التمييزية تشكل تحديا أساسيا يواجه كافة العاملين على قضايا المرأة، والموروث الثقافي والاجتماعي يشكل عقبة أساسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين ومن ثم التنفيذ الكامل لمجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين وللغايات والأهداف الإنمائية للألفية.

هاء- خلاصة التقييم

١٥٢- على الرغم من النقائص المذكورة، وغيرها كثير، فما تحقق من إنجازات وما اتخذ من خطوات لتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، يعبر عن حركية داخل الدول العربية، ويشكل مؤشراً على مدى الاهتمام الذي تستحوذ عليه قضايا المرأة من كل الفاعلين داخل المجتمع من هيئات حكومية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تمكينها وتعزيز مشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في مختلف المجالات.

١٥٣- ومن خلال الجهود التي بذلت والإنجازات التي تحققت، أحرزت المرأة العربية العديد من المكاسب في مجالات عدة، وهذه خطوات مهمة تفصح عن قيام مجتمعات جديدة في الدول العربية، لها ملامحها وخصائصها ومميزاتها الواضحة.

١٥٤- ومع ذلك تبقى الأسئلة التالية مطروحة: إذا كانت الإرادة السياسية متوفرة والهدف واضح فما هي التحديات التي حالت دون التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة؟ ما هي احتمالات التغيير في وضع المرأة العربية مع نهاية هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في ضوء ملامح وخصائص المجتمعات الجديدة؟

ثالثاً- التحديات الراهنة والتدابير التطلعية لمواجهتها

١٥٥- ذكر في مقدمة هذا التقرير أن لجنة وضع المرأة ستنظر في موضوعين، الأول استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، والثاني استعراض التحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة والفتاة وتمكينهما. وبذلك ستتمكن من تحديد الإنجازات والفجوات والتحديات، فضلاً عن المجالات التي تستلزم اتخاذ إجراءات ومبادرات جديدة لتيسير تنفيذ منهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

١٥٦- وبما أن هذا التقرير سار على نفس النهج، حيث تعرض للموضوع الأول في الجزء الأول منه، سيخصص الجزء الثاني للموضوع الثاني، بعرض التحديات الراهنة، والتدابير المستقبلية لمواجهتها.

ألف- التحديات الرئيسية الراهنة

١٥٧- سبق القول إن تقدماً ملموساً قد أحرز في بعض مجالات الاهتمام الحاسمة من منهاج عمل بيجين، وإن تقدماً أقل قد أحرز في بعضها الآخر، وإن تحديات كبيرة لا تزال قائمة، وقد أدت إلى تعثر التنفيذ في بعض المجالات، وإن غالبية الدول لم تستطع الوفاء بالتزاماتها في البعض الآخر نظراً إلى كثرة التحديات وتنوعها.

١٥٨- ولذلك يتطلب إحراز التقدم في تنفيذ أي مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة تجاوز التحديات الرئيسية الراهنة وإلا ستبقى الالتزامات حبراً على ورق وستعاد الكرة مرة أخرى.

١٥٩- وفيما يلي عرض لبعض التحديات الرئيسية التي تستخلص من استعراض جهود الدول العربية في تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة:

(أ) التداخل والترابط والتشابك بين كافة حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي هي حقوق ضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين، يطرح تحدياً يتصل بمعالجة مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة في إطار متكامل ومتعدد الأبعاد وليس بطريقة متقطعة؛

(ب) تعدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بوضع المرأة، وتعدد البرامج التي تتقاطع مع معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية، يؤدي إلى تجزئة البرامج والمشاريع وتكرارها، ويفقدها فاعليتها

وجدواها فلا يفضي إلى التنوع الهادف إلى التكامل، وهذا تحدٍ يحول دون تعبئة الموارد والإمكانيات، كما يؤثر سلبا على التنسيق وعلى سد الفجوات؛

(ج) الفجوات بين الجنسين التي تشكل في كل المجالات تحديا أساسيا أمام تحقيق المساواة، فنوعية التعليم مثلاً لا تزال إشكالية أساسية، وبطالة النساء مشكلة حقيقية، والفجوة في المشاركة السياسية قائمة على كافة مستويات صنع القرار؛

(د) القوانين التمييزية، والتحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا تزال تشكل تحديا أساسيا يواجه كافة العاملين على قضايا المرأة؛

(هـ) الموروث الثقافي والاجتماعي الذي مازال يشكل تحديا وعقبة أساسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(و) التحديات الجديدة التي تطرحها الخصخصة أمام المرأة، لأنها أولى الضحايا في فقدان العمل؛

(ز) التحديات التي تطرحها التكنولوجيا الجديدة والهجرة؛

(ح) التحديات التي تطرحها محدودية الإمكانيات المؤسسية للأجهزة والآليات الوطنية وغياب الآليات المتخصصة في دمج النوع الاجتماعي؛

(ط) التحديات الجديدة التي تطرحها العولمة أمام تحقيق الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبلوغ غاياته، والأضرار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عنها، ومنها مثلاً الأزمات المالية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي التي خلفها تطبيق بعض السياسات الاقتصادية، وتكاليف خدمة الديون الخارجية التي أضعفت قدرة الدول على توفير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى. وبوجه عام أثر ذلك على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع في مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة، فانعكس في تخفيض الميزانيات المخصصة للكثير من المجالات مثل التعليم والصحة، وبروز ظاهرة تأنيث الفقر أو ازدياد حدتها، وتدهور ظروف العمل، وعدم زيادة الأجور، وبالتالي عدم ارتفاع مستوى المعيشة، وفقدان فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة، واستمرار الكثير من التباينات واتساعها؛

باء- التدابير المستقبلية

١٦٠- لا شك في أن أي تغيير يحمل معه تحديات معينة، من المفيد الاستعداد لها بجهود مستقبلية. ولمواجهة التحديات الرئيسية، وضعت مجموعة من الدول العربية برنامج عمل يتضمن المجالات ذات الأولوية، ومجموعة من التدابير والإجراءات والمبادرات التي تعتزم اتخاذها بعد عام ٢٠٠٥، والتزامات جديدة قطعتها على نفسها لدعم عملية التنفيذ.

١٦١- ففي ظل كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تحدّد المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى الدول العربية، والتي يتعين العمل عليها في السنوات الخمس المقبلة. وهذه المجالات هي المرأة والفقر،

والمرأة والاقتصاد، وحقوق الإنسان للمرأة والعنف ضدها، مع التركيز على محاور أساسية تمثل في الوقت ذاته أولويات ملحة للمرأة.

١٦٢- وانطلاقا من تقييم جهود الدول العربية، والوقوف على التقدم الذي أحرزته بعد مرور عقد من الزمن على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، والوقوف كذلك على التحديات الراهنة التي تؤثر في عملية التنفيذ، يتضح أن التنفيذ الكامل يتطلب اتخاذ مجموعة من المبادرات والإجراءات والتدابير على كافة المستويات السياسية والتشريعية والمؤسسية، وعلى مستوى الإحصاءات والبيانات ومختلف المؤشرات، وعلى مستوى الموارد، للتغلب على العقبات والصعوبات ومواجهة التحديات.

١٦٣- وتصنف المبادرات السياسية في طليعة الأولويات، تتبعها في الترتيب المبادرات التشريعية، لأن بدون هذه وتلك لن يكون تنفيذ كامل ولن يكون تغلب على العقبات ولا مواجهة للتحديات.

١٦٤- فعلى المستوى السياسي ينبغي ضمان ما يلي:

(أ) توفر القرار السياسي بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات من أجل تنفيذ منهاج العمل بالكامل؛

(ب) اتخاذ القرار السياسي بشأن مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة؛

(ج) اتخاذ القرار السياسي بشأن دمج قضية المرأة في برنامج عمل الحكومات ووضعها على قائمة سلم أولويتها؛

(د) التزام صانعي القرار بالمتابعة الجدية والمنتظمة لتطبيق السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تتم الموافقة رسميا على مقتضياتها؛

(هـ) ترجمة الالتزام بمنظور الجنسين في السياسات العامة، وفي الخطط والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع، وأثناء رصد الميزانيات، وكذلك دمجه في الهياكل التنظيمية لمختلف مؤسسات الدولة؛

(و) توفر الالتزام السياسي الفعلي لدى صانعي القرار تجاه رأب الفجوات التي تشكل في كل المجالات تحديا أساسيا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ز) توفر الالتزام السياسي الفعلي لدى صانعي القرار تجاه رأب الفجوة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية واتخاذ القرار، حتى لا تكون هناك فجوة بين الخطاب المؤيد للمساواة وتكافؤ الفرص والتطبيق العملي؛

(ح) وضع سياسات تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين؛

(ط) وجوب أن تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مبدأين أساسيين في كل السياسات والبرامج والمشاريع.

١٦٥- وعلى المستوى التشريعي ينبغي القيام بما يلي:

(أ) توفير بيئة قانونية غير تمييزية، بالعمل على ملاءمة كافة القوانين مع مقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وهذا يتطلب التصديق أولا على هذه الاتفاقية، وبالنسبة للدول التي صادقت عليها، يتطلب سحب تحفظاتها عليها، وكذلك التصديق على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية؛

(ب) ضمان التطبيق الفعلي لكافة القوانين واستحداث آلية خاصة لرصدها ومتابعة تنفيذها.

١٦٦- وخلاصة ذلك إن الأمر يستحق في ضوء الإنجازات والتقدم الذي أحرز والتحديات الراهنة وقفة لمراجعة ما بُذل من جهود في الوطن العربي منذ عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ورسم صورة أوضح لما يجب فعله حتى نهاية عام ٢٠١٠ لتحقيق مساواة وعدالة أكبر للمرأة العربية.